12

بعد السقوط

ازدياد الجماعات المسلحة في ليبيا

بقلم برايان ماكوين

Federal Foreign Office
Germany

Security Assessment
in North Africa

small
arms
survey

ورقة عمل مشروع
مسح الأسلحة الصغيرة

حقوق التأليف

تم النشر في سويسرا من قبل مشروع مسح الأسلحة الصغيرة
Small Arms Survey, Graduate Institute of International and Development © Studies, Geneva 2012

تم النشر لأول مرة في أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٢

جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز إعادة إنتاج أو حفظ جزء من هذا الإصدار في أي نظام استرجاع أو نقله بأي شكل أو بأي وسيلة دون الإذن الخطي المسبق لمشروع مسح الأسلحة الصغيرة، أو حسبما هو مسموح صراحة بموجب القانون أو بموجب البنود المتفق عليها مع منظمة حقوق التصوير والتأليف. ويجب إرسال الاستفسارات المتعلقة بالإنتاج خارج نطاق ما ورد أعلاه إلى مدير المنشورات في مشروع مسح الأسلحة الصغيرة على العنوان التالي:

Small Arms Survey
Graduate Institute of International and Development Studies
Avenue Blanc, 1202 Geneva, Switzerland 47

مدقق النسخة: تانيا إينولوكي
مدقق ومحرر: دونالد ستراتشان

رسم الخرائط: MAPgrafix

طبع في أوبتما وبلاتينو من قبل ريتشارد جونز :(rick@studioexile.com)
Exile لخدمات التصميم والتحرير

تمت الطباعة في فرنسا من قبل GPS

الرقم المعياري الدولي: ١-٦-٩٧٠٠٨١٦-٢-٩٧٨

نبذة عن مسح الأسلحة الصغيرة

مسح الأسلحة الصغيرة مشروع بحثي مستقل تابع لمعهد الدراسات العليا للدراسات الدولية والتنموية في جنيف في سويسرا. يحظى المشروع، الذي تأسس عام ١٩٩٩، بدعم الوزارة الاتحادية للشؤون الخارجية السويسرية وبمساهمات حالية من حكومات أستراليا وبلجيكا وكندا والدانمرك وفنلندا وألمانيا وهولندا والنرويج والسويد والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. ويعبر المشروع عن امتنانه للدعم الذي تلقاه في الماضي من حكومات فرنسا ونيوزيلندا وإسبانيا. كما يود المشروع الإعراب عن شكره للمساعدة المالية التي تلقاها على مدى السنوات من عديد من المؤسسات والبرامج والوكالات التابعة للأمم المتحدة.

نبذة عن مشروع تقييم الأمن في شمال أفريقيا

يعتبر مشروع تقييم الأمن في شمال أفريقيا مشروعاً متعدد السنوات تابع لمشروع مسح الأسلحة الصغيرة، و يهدف لدعم المشاركين في إيجاد بيئة أكثر أمانا في شمال أفريقيا ومنطقة الساحل والصحراء. ويقدم المشروع بحوثا وتحليلات زمنية قائمة على الأدلة حول توفر وتداول الأسلحة الصغيرة وديناميكيات الجماعات المسلحة الناشئة وانعدام الأمن المرافق لها. ويبرز البحث تأثيرات الثورات الأخيرة والنزاعات المسلحة في المنطقة على سلامة المجتمع.

يحصل مشروع تقييم الأمن في شمال إفريقيا على التمويل الرئيسي من وزارة الشؤون الخارجية الهولندية. إضافة إلى ذلك، يحصل المشروع على دعم محدد مستمر من القسم الفدرالي السويسري للشؤون الخارجية وحصل في السابق على منح من وزارة الخارجية الأمريكية ووزارة الخارجية الألمانية.

مسح الأسلحة الصغيرة
معهد الدراسات العليا للدراسات الدولية والتنموية
Small Arms Survey
Graduate Institute of International and Development Studies
Avenue Blanc, 1202 Geneva, Switzerland 47

تلفون: ٥٧٧٧ ٩٠٨ ٢٢ ٤١ + فاكس: ٢٧٣٨ ٧٣٢ ٢٢ ٤١ +
البريد الإلكتروني sas@smallarmssurvey.org الموقع الإلكتروني: www.smallarmssurvey.org

المحتويات

قائمة الإطارات والجداول والتوضيحات ٥
قائمة الاختصارات ٦
نبذة عن المؤلف ٧
شكر وتقدير ٨
المقدمة ١٠
الخلفية ١٠
أهداف ونتائج البحث ١٢
المنهجية ١٣
ترتيب التقرير ١٣
تصنيف الجماعات المسلحة غير الحكومية في ليبيا ١٥
الخصائص المحددة الثلاث ١٥
الأنواع الأربعة للجماعات المسلحة ١٧
تطور الجماعات المسلحة في مصراتة ٣٣
المرحلة الأولى: النجاح لأولي ٣٤
المرحلة الثانية: احتلال شارع طرابلس ٣٧
المرحلة الثالثة: ظهور هياكل الكتائب ٣٩
انتشار الأسلحة ٤٣
الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ٤٣
الأسلحة التقليدية ٤٨
التنظيم الداخلي ٤٩
زيارات المعاينة ٥٠
الخلاصة ٥٦
الملاحظات الهامشية ٥٨
قائمة المراجع ٦٢

قائمة الإطارات والخرائط

الإطار ١ التسلسل الزمني للأحداث الرئيسية في صراع جنوب كردوفان، ٢٠١١-٢٠١٢
الإطار ٢ مقدمة: مناطق سيطرة الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال (SPLM-N)

الخريطة ١ جنوب كردوفان، السودان
الخريطة ٢ المنطقة الحدودية بين ولاية جنوب كردوفان وولاية الوحدة

قائمة الاختصارات

MMC	المجلس العسكري في مصراتة
MoD	وزارة الدفاع
MoI	وزارة الداخلية
MUR	اتحاد ثوار مصراتة
NATO	منظمة حلف شمال الاطلسي
NTC	المجلس الوطني الانتقالي
RPG	قاذفة من نوع **RPG**

نبذة عن المؤلف

برايان ماكوين باحث مشارك في مركز الصراعات والتنمية وبناء السلام وطالب دكتوراه في جامعة أوكسفورد. وتقوم بحوثه بالنظر في كيفية صياغة الطقوس التنظيمية للهيكل الاجتماعي وتلاحم الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة في الحروب الأهلية. وقبل عودته إلى الحقل الأكاديمي، فقد عمل كاختصاصي محاورة لما يزيد على أربعة عشر عاما في الدول المتضررة من النزاعات والامم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى. ويعمل كمدرب رئيسي لدورة كلية موظفي الأمم المتحدة حول تحليل النزاع التطبيقي للوقاية وبناء السلام.

شكر وتقدير

يعبر المؤلف عن شكره وامتنانه لمؤسسة بيرغوف ودعمها السخي لعمله الميداني من اجل شهادة الدكتوراة والذي يعتبر أساسا لهذا التقرير. ويعرب المؤلف عن امتنانه على وجه الخصوص للدعم الفكري الذي قدمته له فيرونيك دودوي في معهد بيرغوف للنزاعات. وهو مدين لمحمد عامر وبيرت كول ونيكولا فلوركان وتانيا إينولوكي وتانيا كوشينمولر وانغريد بديرسون وهاري في وايتهاوس لمساهماتهم التي لا تقدر بثمن. ويعرب عن شكره الخاص لثلاثة مراجعين مجهولين للمعلومات التي قدموها. وقامت وزارة الخارجية الالمانية بتمويل هذا البحث الميداني حول السيطرة على السلاح ونشر التقرير والترجمة إلى العربية.

ويهدي المؤلف هذا التقرير إلى البروفسور جون داربي، الذي يفتقده كثيرا، شكرا على دعمه وتعاونه الرائع غير المنقطع. وتم اهداء هذا التقرير أيضا إلى الصحفيين والمصورين الذين فقدوا حياتهم من اجل توفير هذه الصور والتقارير عن الثورة الليبية. فقد تعاملوا مع مهامهم بكل اخلاص وحرفية واظهروا درجة عالية من النزاهة والشجاعة في خضم العنف المستشري.

الخارطة: ليبيا، ٢٠١٢
ايطاليا
صقلية
تونس
تونس
اليونان
البحر الأبيض المتوسط
طرابلس
زوارة
رقدالين
الجميل
نفوسة
جبل
الزنتان
زليتن
نعيمة
دفنية
مصراتة
تاورغاء
بني
وليد
سرت
بنغازي
ليبيا
سبها
مصر
الكفرة
الجزائر
النيجر
تشاد
الحدود الدولية
العاصمة الوطنية
بلدة إقليمية
منطقة مأهولة
0 km 300

المقدمة

الخلفية

سبقت ثورة ١٧ فبراير – كما تسمى في ليبيا– احتجاجات على نطاق ضيق في جميع أنحاء البلاد. وفي ١٧ فبراير، أطلقت الاحتجاجات الحاشدة التي انطلقت في بنغازي، ثاني اكبر المدن الليبية رصاصة الثورة التي جذبت اهتمام وسائل الإعلام العالمية. وردا على ذلك، شنت حكومة العقيد معمر القذافي حملة وحشية أعادت إلى الاذهان الأساليب الدموية لثمانينات القرن الماضي (Kirkpatrick, 2011). وتطورت الاحتجاجات سريعا إلى نزاع مسلح في بنغازي ومصراتة وجبال نفوسة.

وفي ١٧ مارس/ آذار، وعلى ضوء تصاعد مستويات العنف، مرر مجلس الأمن القرار رقم ١٩٧٣ الذي يفرض على جميع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية «اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة» لحماية المدنيين (UNSC, 2011, para. 4; UNDPI, 2011). وطبقت فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة مباشرة حظر طيران وشنت هجمات جوية على القوات البرية للقذافي التي كانت تهدد بنغازي (McGreal, 2011). وتحملت منظمة حلف شمال الاطلسي (NATO) مسؤولية العمليات في ٣١ مارس/ آذار ٢٠١١ (NATO, 2011, p. 1).

واستمر القتال لمدة ثمانية اشهر وانتهى في ٢٠ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١١، عندما تم اسر العقيد القذافي وقتله بالقرب من مسقط رأسه في سرت (Malone, 2011). وقد وضع موته نهاية للصراع المسلح ولكن ليس للثورة «الأوسع نطاقا» والتي تهدف، كما يقول داعموها الشباب، إلى إقامة وطن يتميز بالقادة المسؤولين والتنمية الاقتصادية والحرية الشخصية (UNSC, 2012b).

بعد سقوط طرابلس في أغسطس/ آب ٢٠١١، تزايدت احتمالية انتصار الثوار مما قاد وسائل الإعلام والأخبار العالمية إلى تحويل اهتمامها من تغطية قصص الحرب إلى التحقيق في خلفيات من سيخرجون من هذه الثورة رافعين رايات النصر (Hubbard and Laub, 2011). وتبع ذلك تقارير عن تجاوزات لحقوق الإنسان في مراكز الاعتقال والمناوشات الصغيرة بين الجماعات المسلحة (HRW, 2011b). وتم إلقاء مسؤولية هذه الحوادث على كاهل «الميليشيات»، التي تتصف عادة بأنها خارجة عن السيطرة ولا تتبع للدولة (HRW, 2011a; CNN, 2012). لكن ومع تسمية أي جماعة مسلحة بالميليشيا أو الكتيبة[1]، فإن

هذا النوع من التقارير أذاب الفرق بين الجماعات المتضادة الناشطة في البلد (AI, 2012). وبالفعل، فقد بسّط هذا الأمر البيئة الأمنية المعقدة والخطيرة التي تقوم فيها العديد من الجماعات المسلحة بالتنسيق عن كثب مع المجالس المحلية لتوفير الأمن للمجتمعات. فعلى سبيل المثال، اعتمدت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات على العديد من هذه الجماعات لتوفير الأمن خلال انتخابات البرلمان الوطني في يوليو/ تموز ٢٠١١.

وادت هذه التصورات البسيطة- واستمرار تجاوزات حقوق الإنسان- العديد من المنظمات الدولية إلى دعوة الميلشيات إلى «نزع السلاح أو الانضمام إلى القوات النظامية» (AI, 2012, p. 5). وتجاوزت هذه الدعوات ثلاث نقاط رئيسية وهي (أولا) تلعب العديد من هذه الجماعات ادوارا هاما في توفير الأمن للمجتمعات المحلية و(ثانيا) لا تعترف القوات الثورية بشرعية الجيش الوطني أو وزارة الدفاع (MoD)- وكلاهما من بقايا ما قبل الثورة – و(ثالثا) لا توجد عملية تجنيد منظمة للجيش الوطني (ICG, 2011; 2012; Stephen, 2012). وكما يقول احد قادة الكتائب: «لماذا أسلم سلاحي إلى نفس الأشخاص الذين كنت احاربهم قبل ثلاثة أشهر؟[٢]

وكما تورد ورقة العمل هذه، فإن التمييز بين مختلف أنواع الجماعات المسلحة أمر هام جدا لفهم الوضع السياسي المتغير ولصياغة سياسة دولية فاعلة لدعم التحول الجاري. ولا بد من أن تدرك هذه السياسة أيضا أن نزع سلاح المقاتلين مرتبط مباشرة بإنشاء جيش وطني شرعي وقوة شرطة. وحتى يتم إجراء إصلاحات جوهرية في الجيش الوطني ووزارة الدفاع (MoD)، فمن غير المرجح أن تحرز عملية نزع السلاح الوطنية أي تقدم. علاوة على ذلك، فإن النزاعات على الصلاحيات حول أي الدوائر الحكومية – هيئة شؤون المحاربين المنشأة حديثا أو وزارة الداخلية (MoI) أو وزارة الدفاع (MoD)- هي المسؤولة عن تخصيص ٨ مليارات من اجل التسريح أدى فقط إلى تصعيد الموقع (ICG, 2012).

ويركز هذا التقرير على المقاومة المسلحة في مصراتة وهي ثالث اكبر المدن الليبية مع إلقاء الضوء على تعميق وتحسين فهم الجماعات المسلحة في ليبيا وأهدافها. وبدأت هذه الوحدات القتالية كجماعات صغيرة من مقاتلي الشوارع غير المنسقين وتطورت إلى منظمات قادرة على نشر الدبابات والمدفعية الثقيلة[٣].

وتفاخر مصراتة اليوم بأن لديها نصف المقاتلين المتمرسين ومخزون الأسلحة في ليبيا[٤]. ونتيجة لذلك، فإن لها تأثيرا غير متكافئ على أمن الدولة نزع السلاح والتسريح.

أهداف ونتائج البحث

- ذكر عدد وطبيعة الجماعات المسلحة الناشطة في مصراتة مع تركيز خاص على أهدافها وتاريخ تشكيلها وهيكل القيادة فيها؛ و

- التحقيق في كيفية صياغة هذه الجماعات للبيئة الأمنية الحالية على المستوى المحلي وكيفية ارتباط هذه الآليات بالمخاوف الأمنية الوطنية؛ و

- توثيق التقدم والتحديات في تأمين المجموعة الكبيرة من الأسلحة والذخيرة التي تسيطر عليها هذه الجماعات.

وتشمل نتائجه الرئيسية ما يلي:

- تستمر الطبيعة اللامركزية للثورة في تحديد البيئة الأمنية المتغيرة. ويظهر هذا الانقسام جليا في تطور الجماعات المسلحة الذي يختلف بشكل جذري من مدينة إلى أخرى.

- تعمل في ليبيا أربعة أنواع مميزة من الجماعات المسلحة[٥] حاليا:
  - كتائب الثوار التي برزت خلال الشهور الأولى من القتال المكثف غير أنها أصبحت مندمجة بشكل مكثف في السلطات والجمعيات المحلية؛ و
  - الكتائب غير النظامية وهي الكتائب الثورية التي انفصلت عن سلطة المجالس المحلية وتعمل خارج سيطرتها؛ و
  - كتائب ما بعد الثورة والتي ظهرت في المدن والاحياء كقوات حماية محلية في ظل الفراغ الأمني الذي أوجده انسحاب قوات القذافي؛ و
  - الميليشيات وهي جماعات مسلحة تتراوح ما بين الشبكات الإجرامية إلى المتطرفين العنيفين.

- نظرا لإحباطها من عدم قيام الجيش الوطني أو وزارة الدفاع (MoD) بأي إصلاحات، فقد ضافرت كتائب الثوار في أرجاء البلاد قواتها لإيجاد جيش وطني تحت الطلب وهو درع ليبيا. وتقوم اقسامه الأربعة – الشرقي والغربي والمركزي والجنوبي- برفع التقارير مباشرة إلى قائد الجيش الوطني اللواء يوسف المنقوش، الذي يتمتع باحترام كبير في أوساط أفراد الكتائب وفي الوقت نفسه يقود الجيشين بفاعلية كبيرة[٦]. وفي منطقة مصراتة، تم دمج ٧,٠٠٠ مقاتل في القسم المركزي وبدأ بعضهم بنقل سلاحه إلى القوة الجديدة.

- تسيطر كتائب الثوار على حوالي ٧٥٪ إلى ٨٥٪ من المقاتلين غير الحكوميين المتمرسين والأسلحة غير الحكومية. ويوجد في مصراتة ٢٣٦ كتيبة مسجلة لدى اتحاد ثوار مصراتة[٧](MUR) ويصل عدد افرادها إلى حوالي ٤٠,٠٠٠ مقاتل وهم يسيطرون على ٩٠٪ من أسلحة المدينة.

- بناء على معاينة لمرافق تخزين الأسلحة في مصراتة، يبدو أن كتائب الثوار والكتائب غير النظامية تمارس سيطرة كبيرة على الأسلحة الخفيفة والتقليدية التابعة لها[٨]. غير أن القادة العسكريين والمدنيين يرون أن عدم كفاية مرافق تخزين الأسلحة والذخيرة يشكل خطر على السلامة. وأبرزوا أيضا الحاجة إلى الخبرات الفنية الإضافية في إنشاء هذه المرافق. وجميع أسلحة كتائب مصراتة تقريبا والتي تقدر بحوالي ٣٠,٠٠٠ سلاح صغيرة موجودة بحوزة أفراد مختلفين.

المنهجية

يستند هذا التقرير إلى سبعة اشهر من العمل الميداني الذي تم إجراؤه في الفترة ما بين ١٨ مايو/ أيار ٢٠١١ و٢٦ مارس/ آذار ٢٠١٢. وتعتبر مصراتة موقعا ميدانيا رئيسيا غير أن البحث اجري أيضا في بنغازي وسرت وطرابلس. وتمت زيارة مواقع تخزين الأسلحة، التي أجريت خصيصا لهذا التقرير، في مارس/ آذار ٢٠١٢.

وتشمل منهجيات البحث التي تم استخدامها في هذا التقرير الملاحظات التشاركية ومجموعات النقاش المركزة والمقابلات شبه المنظمة. وبالمجمل، أجرى المؤلف أكثر من ٣٠ مقابلة مع أفراد ٢١ وحدة قتالية مختلفة تراوحت قوتها ما بين ١٢ إلى ١٠٤٢ مقاتل. وتم إجراء مقابلات إضافية مع غير المقاتلين بما في ذلك القادة المدنيين والطواقم الطبية والصحفيين والمثقفين وعمال المساعدات الإنسانية والناشطين الاجتماعيين. وبذل المؤلف جهودا خاصة لمقابلة النساء نظرا للعبهن دورا هاما في تنظيم الدعم اللوجستي للمحاور الأمامية.

ترتيب التقرير

يبدأ التقرير بتصنيف مفصل يبرز الاختلافات بين الجماعات المسلحة الأربعة الرئيسية الناشطة في ليبيا حاليا. ويستمر في وصف المراحل الثلاث لتطور الجماعات المسلحة في مصراتة وخلال القيام بذلك

فهو يراجع تاريخ القتال في المدينة. وبفحص التقرير انتشار الأسلحة خلال القتال إضافة إلى أنواع الرقابة التي تمارسها الكتائب على اسلحتها. ويختتم التقرير بمراجعة لنتائجه.

تصنيف الجماعات المسلحة غير الحكومية في ليبيا

كما هو وارد في المقدمة، فإن استخدام مصطلح «ميليشيا» أو كتيبة لوصف كافة الجماعات المسلحة غير الحكومية في ليبيا يمحي الفروقات الهامة. ويعتبر فهم هذه الفروقات مفتاح تطوير سياسة دولية مؤثرة ترمي إلى تأمين التحول في ليبيا.

وخلال البحث الميداني لهذا التقرير، برزت ثلاث خصائص أساسية – تاريخ التشكيل والروابط المجتمعية والاندماج مع السلطات المحلية- باعتبارها أكثر الخصائص البارزة للجماعات المسلحة الرئيسية الناشطة في ليبيا. ويناقش هذا القسم أولا أهمية هذه الخصائص وتأثيرها على سلوك الجماعة. ثم يعرض تصنيف الأنواع الأربعة من الجماعات المسلحة الناشطة في ليبيا حاليا وهي كتائب الثوار والكتائب غير النظامية وكتائب ما بعد الثورة والميليشيات.

الخصائص المحددة الثلاث

تاريخ التشكيل

يصف تاريخ تشكيل الجماعة متى وكيف أصبحت الجماعة ناشطة. وهو يؤرخ وجود الجماعة بما في ذلك الخبرة القتالية التي اكتسبتها خلال الحرب. وكما هو وارد أدناه، فإن الجماعات المقاتلة في مصراتة تشكلت بشكل تدريجي وتحت ضغط هائل من قوات القذافي. ونتيجة لذلك، فإن هذه الوحدات القتالية شديدة التلاحم وتملك خبرات قتالية عالية كأفراد وكجماعات. وعلى نحو هام، يكتسب قادة هذا النوع من الجماعات احترام افرادها لأن المقاتلين المختلفين يستطيعون اختيار من يتعبونه خلال مراحل التشكيل. ونتيجة لذلك، فإن الجماعات تتشكل حول القادة الذين يحترمونهم.

ومن العوامل المحددة لعملية تشكيل الجماعة الوصول إلى ملجأ آمن. وكما هو الحال في مناطق أخرى في ليبيا، تشكلت الجماعات المسلحة في بنغازي خلال الاسابيع القليلة الأولى من الصراع؛ على عكس الجماعات الأخرى، فإن هذه الوحدات قادرة على العمل من ملجأ آمن بعد تدخل القوات العسكرية لفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة في الأيام الأولى للقتال (McGreal, 2011). وهذه القدرة على

الانسحاب خلال الاشتباكات مع قوات القذافي قللت من الضغط العسكري على الجماعات العاملة على طول المحور الشرقي. وعلى العكس من ذلك، فإن الجماعات في الغرب (مثل جبال نفوسة) ومصراتة والمدن الأصغر لم تستطع الوصول إلى ملجأ آمن مما جعل الانسحاب أمرا مستحيلا. ونتيجة لذلك، تعرضت هذه الجماعات لضغط عسكري أكبر، مما زاد في تلاحمهم وتطلب منهم تطوير خبرة قتاليا بصورة سريعة.

وأثرت المطالب العسكرية المتغيرة في الوحدات القتالية أيضا على تطور الجماعات. فعلى سبيل المثال، عند طرد قوات القذافي من مصراتة واقامة محاور أمامية حول المدينة، مرت الكتائب بتغييرات سريعة وتحولت وحدات قتال الشوارع المتنقلة إلى منظمات قادرة على مراقبة كيلو مترات من المحاور الأمامية والدفاع عنها. واقتضى هذا التحول تغييرات جوهرية في اختيار الأسلحة وحجم القوة القتالية والهياكل التنظيمية والتكتيكات العسكرية.

الروابط المجتمعية

يمكن تحديد سلوك وتنظيم الوحدة القتالية أيضا من خلال روابطها وخصوصا مع شبكة اجتماعية واحياء معينة. وتوفر المجتمعات الدعم المالي واللوجستي اللازم والحيوي لعمليات الجماعات، وخصوصا في المراحل الأولى من القتال[٩]. وامتلكت جميع الكتائب التي تم مقابلتها من اجل هذا التقرير – وهي كتائب الثوار والكتائب النظامية وكتائب ما بعد الثورة- نوعا من اللجنة التنفيذية المكونة من رجال الأعمال الاثرياء أو قادة الأحياء المبجلين. وتمتع هؤلاء القادة المجتمعيون أساسا بنفوذ في احيائهم أو شبكاتهم الاجتماعية قبل الثورة؛ وكان دعمهم المادي والسياسي هاما في إنشاء الجماعات، مثلا فيما يتعلق بشراء الأسلحة في بنغازي. وبالنسبة للجماعات الأصغر، فإن هذه اللجان تتمتع بالعادة بصفة اقل رسمية ويعلب دور القيادة فيها فرد من عائلة ثرية.

الاندماج مع السلطات المحلية

حدد مدى تقبل الجماعة سلطة المؤسسة المدنية والعسكرية منذ نهاية القتال درجة اندماجها في السلطات المحلية. وكما هو وارد أدناه، تألفت الثورة في ليبيا من انتفاضات مستقلة مرتبطة بهدف وحيد وهو إسقاط القذافي. وظهرت هذه اللامركزية في كل انتفاضة مستقلة حيث كانت الوحدات القتالية تعمل دون هيكل قيادة رسمي لكن بنوع من التنسيق. وعلى نحو أكثر تحديدا، حدثت الثورة تحت رعاية المجالس العسكرية المحلية والتي لا تسيطر على الوحدات القتالية لكنها تمثل شرعية أكثر شمولية.

ومع انطلاقة الثورة، تشكلت المجالس العسكرية في المدن في جميع أرجاء الدولة. وفي مصراتة، ظهر المجلس العسكري في مصراتة (MMC) في نهاية فبراير/ شباط ٢٠١١ للإعداد للدفاع عن المدينة. وقاده أفراد ذوو خبرة عسكرية – إما ضباط انشقوا عن الجيش الوطني أو الذين عادوا من التقاعد للانضمام إلى المجلس. وعمل المجلس العسكري في مصراتة (MMC) كسلطة عسكرية مركزية وكان مرتبطا باللجان المدنية المحلية التي تدير المدينة، والتي أصبحت لاحقا المجلس الوطني الانتقالي (NTC) (المجلس الوطني الانتقالي (NTC) المحلي)[١٠]. غير أن المجلس العسكري في مصراتة (MMC) لم يسيطر على الكتائب أو يؤدي أي وظيفة قيادية. وبدلا من ذلك، فقد قام بتسهيل التواصل بين الكتائب من خلال إنشاء غرفة عمليات اذاعية أصبحت فيما بعد مستودع استخبارات مركزي.

وكان المجلس العسكري في مصراتة (MMC) أداة هامة للغاية في تنظيم تسليم السلاح والذخيرة من بنغازي[١١]. وكانت الكتائب تسافر إلى بنغازي لشراء السلاح غير أن المجلس العسكري في مصراتة (MMC) هو من كان يقوم عادة بتنظيم تسليم هذه الأسلحة إلى مصراتة. وفي مراحل متأخرة من الحرب، قام المجلس العسكري في مصراتة (MMC) أيضا بتنظيم مشتريات السلاح والذخيرة فيما وراء الحدود الليبية لتعزيز الجهود المستقلة للكتائب (UNSC, 2012a, p. 26).

ومنذ انتهاء القتال، أصبح المجلس العسكري في مصراتة (MMC) والكتائب أكثر اندماجا، كما هو واضح من خلال اجتماعات التنسيق الأسبوعية التي يعقدها قادة الكتائب والمجلس العسكري في مصراتة (MMC) والممثلون المحليون للمجلس الوطني الانتقالي (NTC). وفي مصراتة، يقدر كبار الضباط العسكريين أن حوالي ست إلى تسع كتائب ثوار حافظت على استقلاليتها منذ انتهاء القتال؛ وباعتبارها كتائب غير نظامية، فإنها مسؤولة فقط من أفراد العائلة كبار السن والداعمين الماليين[١٢]. ويعتبر فهم مستوى اندماج الكتائب مع المجلس العسكري في مصراتة (MMC) هاما جدا لتوقع سلوكها، بما في ذلك الجهود من اجل اضفاء الصيغة الرسمية على إجراءات السيطرة على السلاح.

الأنواع الأربعة للجماعات المسلحة

كتائب الثوار

ظهرت كتائب الثوار خلال الأشهر الأولى للقتال المكثف غير أنها أصبحت من حينها أكثر اندماجا مع السلطات والجمعيات المحلية. وترى التقديرات أن كتائب الثوار تضم من حوالي ٧٥٪ إلى ٨٥٪ من جميع المقاتلين المتمرسين والأسلحة غير المسيطر عليها من قبل الحكومة[١٣]. وفي مصراتة، ترتفع هذه النسبة

لتصل من حوالي ٩٤٪ إلى ٩٧٪. وتعتبر كتائب الثوار غاية في التنظيم وتظهر ولاء كبيرا لقادتها. ومن الجوانب المؤثرة بالنسبة لكتائب الثوار امتلاكها لخبرة قتالية واسعة كأفراد والأهم من ذلك خبرتهم كوحدات قتالية. وهذا ما يميزهم عن جماعات ما بعد الثورة التي ظهرت في المدن بعد سقوط قوات القذافي. وتمتاز كتائب الثوار بالمجموعات المقاتلة التي برزت في مصراتة والزنتان.

وقاد العنف العشوائي الذي استخدمته قوات القذافي في مصراتة إلى مشاركة جماهيرية لسكان المدينة في جهود الحرب (HRC, 2012, p. 15). وأضفت التصريحات المبكرة للعلماء والشيوخ البارزين، وخصوصا علي صلابي والشيخ صادق الغرياني، بأن الثورة ضد القذافي هي نوع من الجهاد شرعية دينية – وبالتالي أخلاقية– على هذه الانتفاضة [١٤](ICG, 2011, p. 11). وتتراوح أعمار أفراد الكتائب ما بين ١٥ و٦٥ عاما ويضمون طلابا ورجال أعمال واطباء وأئمة[١٥]. وكان غالبية المقاتلين في مصراتة من المدينة وضواحيها، بالرغم من العدد الهائل من المقاتلين الذين جاءوا من بنغازي والمدن القريبة الأخرى بما في ذلك تاورغاء. وتكشف سجلات اتحاد ثوار مصراتة (MUR) أن القوة المقاتلة في مصراتة مؤلفة من محترفين (٨٪) وعمال قطاع خاص (٣٨٪) وعمال قطاع عام (١١٪) وطلاب (٤١٪) وأفراد عاطلين عن العمل (٢٪)[١٦].

ومن السمات المميزة بالنسبة لكتائب الثوار قراراتهم القائمة على الإجماع ضمن الكتائب وبين قادة الكتائب حتى مع ظهور التنسيق واسع النطاق في المراحل المتأخرة من القتال. ويُعزى هذا الأمر بشكل جزئي إلى العلاقة المتساوية بين أفراد الكتائب. غير أن نموذج «القيادة والاجماع» في اتخاذ القرارات ظل قائما حتى بعد أن أصبحت مناصب القادة رسمية من خلال التصويت أو القرارات الجماعية[١٧].

تاريخ التشكيل: ظهرت كتائب الثوار في مصراتة عند إقامة المحاور الأمامية حول المدينة. ومنذ نهاية القتال قاموا بتشكيل جمعيات واتحادات في أنحاء ليبيا. وأصبحت هذه الجمعيات أكثر تكاملا وأفضل تنسيقا. وكانت هذه الجمعيات أساسية في إيجاد الجيش الوطني قيد التجهيز – درع ليبيا.

في مصراتة، بدأت الكتائب كخلايا قتال شوارع مكونة من شخصين إلى خمسة أشخاص وتطورت إلى منظمات قادرة على مراقبة كيلو مترات من المحاور الأمامية والدفاع عنها. وقد تم إنشاؤها أساسا من خلال دمج وحدات قتالية صغيرة عالية التلاحم ذات خبرة قتالية مكثفة. وكانت عملية التشكيل خطيرة من خلال مرور الوحدات بمراحل دمج وتقسيم مستمرة مع توزيع الأفراد والمجموعات الثانوية

إلى مجموعات مستقرة. وانقسمت بعض الكتائب إلى مجموعات اصغر بعد مقتل قادتها أو فقدان الثقة في افرادها.

وبشكل عام، كلما زادت الخبرة الحربية للمجموعة كلما زاد تلاحمها وتفاهمها، وعلى نحو مماثل، كلما زاد حجم الكتيبة كلما كان هيكلها أكثر تطورا. وكانت الكتائب التي زاد عدد افرادها عن ٧٥٠ فردا مؤلفة بالعادة من ثلاث أو أربع كتائب اصغر حجما مكونة من ١٠٠ إلى ١٥٠ عضوا ظهرت خلال الصراع. وفي حين قاتلت الوحدات تحت نفس المسمى، فإنها كانت تعمل بشكل مستقل. ونتيجة لذلك، فإن هيكل هذه الجماعات كان يعمل كلجنة اتخاذ قرارات أكثر منهم هيكلا قياديا. وفي الكتائب الأكبر حجما، كان قادة الوحدات الثانوية مسؤولين أمام قائدة الكتيبة أو نائبه مما جعل هيكل القيادة فيها افقيا.

وسجل اتحاد ثوار مصراتة (MUR) ٢٣٦ كتيبة ثوار من نهاية الحرب في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١ وتراوحت احجامها من ١٢ إلى ١٤١٢ فردا. وضمت ٦ كتائب للثوار أكثر من ٧٥٠ فردا. وضمن حوالي ٤٥ مجموعة ما بين ٧٥٠ إلى ٢٧٠ فردا في حين لم يتجاوز عدد أفراد الجماعات الـ ٨٥ الباقية ٢٥٠ فردا، حيث ضمت الغالبية اقل من ١٠٠ فرد (انظر الجدول ١).
وكما هو متوقع، فقد أثّر عدد الأفراد على طبيعة وشدة التفاهم والتلاحم ضمن كل كتيبة ووحداتها الثانوية.

وتمتع قادة كتائب الثوار بولاء وانتماء عظيم من أفراد وحداتهم. وهذه الطبيعة العفوية والمتساوية لتشكيل المجموعة تعني أن الأفراد بدأوا يبرزون كقادة مع تشكل الجماعات المقاتلة الأولى. وفي المراحل الأولية للصراع، كانت القادة عادة غير رسميين ويشجعون على اتخاذ القرارات بالإجماع وهي طريقة ظلت قائمة حت مع تغير وضع القادة الذي أصبح رسميا ما أدى إلى روابط وثيقة بين القادة وجماعاتهم.

الجدول ١: الكتائب ٢٣٦ حسب حجم العضوية

حجم الكتيبة	عدد الكتائب	النسبة المئوية للكتيبة
< ٧٥٠	٦	٪٢,٥
٢٥٠ – ٧٥٠	٤٥	٪١٩,١
> ٢٥٠	١٨٥	٪٧٨,٤

ملاحظة: هناك ١٢ كتيبة مسجلة لدى اتحاد ثوار مصراتة دون تحديد عدد أفراد كل الكتيبة. ولتقدير عدد أفراد الكتيبة، فقد تم ضرب الكتائب ١٢ بمتوسط عدد أفراد الكتائب في الكتائب ٢٤٤ المتبقية.
المصدر: سجلات التسجيل غير المنشورة لاتحاد ثور مصراتة (MUR) اعتبارا من ١٥ نوفمبر ٢٠١١.

وطورت الكتائب خلال الحرب قواعد سلوك لمقاتليها والتي قاموا بمراجعته مع افرادهم بشكل مستمر. غير أن كل كتيبة صاغت منهجها الخاص مع استمرار بعضها حتى الآن في شمول قواعد الاشتباك ضمن قواعد السلوك (لتشمل حظرا على إطلاق النار العشوائي على المحاور الأمامية وقواعد أخرى). وخلال المقابلات التي تم إجراؤها لهذا التقرير، ابرز القادة التزامهم بمعاملة السجناء بصورة إنسانية. ودعا بعض القادة الأئمة لتعليم المقاتلين مبادئ الاسلام في معاملة السجناء[١٨].

الروابط المجتمعية: خلال المرحلة الأولى من الحرب في مصراتة، شارك الأفراد والجماعات الصغيرة جدا المؤلفة من شخصين إلى خمسة أشخاص في القتال. وكان كل مقاتل يعود إلى بيته في المساء ليأكل ويستريح. ومع بدأ الجماعات المقاتلة في العمل بشكل مستمر، اصبحوا يعتمدون على الدعم المنتظم من عائلاتهم ومجتمعاتهم. وبدأت العمليات عالية التعقيد والتنظيم التي تديرها النساء بدعم الجماعات المقاتلة. وخلال رمضان، تلقى أكثر من ١٥,٠٠٠ فرد في الكتائب طعاما خاصا للإفطار كل مساء[١٩].

ومع حلول ابريل/ نيسان ٢٠١١، شكلت معظم الوحدات القتالية لجان تنفيذية غير رسمية في الأحياء مؤلفة من رجال الأعمال الاثرياء وكبار السن البارزين لتنظيم الدعم المالي واللوجستي[٢٠]. واعتبرت الوحدات هذه اللجان في البداية وسيلة لتأمين الأموال الضرورية لشراء السلاح في بنغازي ومع مرور الوقت عمّق اعتماد الوحدات المتزايد على هذه اللجان من اجل الدعم المالي واللوجستي من الروابط المجتمعية بشكل كبير. غير أن هذه الروابط تجاوزت الدعم المادي. وبالفعل، فإن النسيج الاجتماعي المترابط في مصراتة سمح لعائلات المقاتلين بالاطلاع على حالة وسلوك ابنائهم بشكل منتظم. وبالتالي بقي المقاتلون مرتبطين بشكل وثيق بعائلاتهم واحيائهم حتى عندما يكونون على المحاور الأمامية. وبناء على ذلك، فإن تأثير المجتمع على الكتائب التي تعمل خارج مجتمعاتها يتضاءل مع مرور الوقت.

الاندماج مع السلطات المحلية: في المرحلة الأولى من الثورة، اعتبر اهالي مصراتة أي مقاومة للقذافي من قبل السكان – سواء كانت مسلحة أم غير ذلك- مقاومة شرعية[٢١]، ونتيجة لذلك كانت المقاومة عفوية ومقسمة. ومع تأسيس المجالس العسكرية والمدنية المحلية، أصبحت المقاومة المسلحة مرتبطة بشكل صريح بهذه الهيئات حتى في مراحل القتال الأولى. وفي حين لم تسيطر هذه المجالس أو حتى تنسق هذه الوحدات القتالية، فقد قدمت الدعم لها. وفي مصراتة على سبيل المثال، فإن الجماعات المقاتلة المسجلة

لدى المجلس العسكري في مصراتة (MMC) تذكر أسماء المقاتلين والأسلحة التي يملكونها[٢٢]. في بداية الصراع، اعتمدت الكتائب المختلفة على الموارد التي تقدمها عائلاتهم لتأمين الأسلحة والذخيرة من بنغازي. ومع تطور الصراع، بدأ المجلس العسكري في مصراتة (MMC) في تنظيم عمليات تسليم الذخيرة والسلاح من بنغازي ولاحقا عمليات النقل الجوي من السودان[٢٣](UNSC, 2012a, p. 26).

ومنذ نهاية القتال، قام اتحاد ثوار مصراتة (MUR) بتسهيل اندماج كتائب الثوار في المجلس العسكري في مصراتة (MMC). وتضمنت هذه العملية مركزة السيطرة على الأسلحة الخفيفة والتقليدية ومبادرة تسجيل الأسلحة الصغيرة. وتكشف هذه الخطوات أن كتائب الثوار تتقبل سلطة المجلس العسكري في مصراتة (MMC) على قرارات الكتائب – وهو موقف لا تشارك فيه الكتائب غير النظامية. وحتى تاريخه، بدأت ١٥ كتيبة ثوار بمركزة اسلحتها الخفيفة والتقليدية في مخازن المجلس العسكري في مصراتة (MMC) كجزء من عملية الاندماج. غير أن قادة هذه الكتائب يشتكون من بطء العملية بسبب الافتقار إلى مرافق التخزين الآمنة[٢٤].

وتتضمن عملية الاندماج اجتماعات التنسيق الأسبوعية للجماعات العاملة – بما في ذلك كافة قادة الكتائب إلى جانب ممثلي المجلس العسكري في مصراتة (MMC) واتحاد ثوار مصراتة (MUR). وتماشيا مع نموذج اتخاذ القرارات القائم على الإجماع السائد في الكتائب، فإن سياسة الأمن في مصراتة تتأثر كثيرا بالقرارات الصادرة عن هذه المجموعة العاملة. وقد حظر أحد هذه القرارات استخدام المركبات المجهزة برشاشات ضمن حدود المدينة وأي استخدام لهذه المركبات يحتاج إلى تفويض خطي من المجلس العسكري في مصراتة (MMC) واتحاد ثوار مصراتة (MUR). ووضعت هذه المجموعة معايير لتخزين وأمن الأسلحة الخفيفة والتقليدية (انظر الإطار ١)[٢٥].

الكتائب غير النظامية

الكتائب غير النظامية هي كتائب الثوار التي انفصلت عن سلطة المجالس العسكرية المحلية في مراحل لاحقة من الحرب. وقد مرت بعمليات تشكيل شبيهة بالتي مرت فيها كتائب الثوار وبالتالي تملك هيكلا تنظيميا متناسقا وقدرات عسكرية مهمة. غير أن قرار قادتها بالبقاء مستقلين عن المجالس العسكرية المحلية غيّر نواح هامة في هيكلها وشرعيتها. فعلى سبيل المثال، رفضت بعض الكتائب غير النظامية

الإطار ١: توفير الأمن خلال الانتخابات البلدية في مصراتة

في ٢٠ فبراير/ شباط ٢٠١٢، شارك مواطنو مصراتة في أول انتخابات حرة ونزيهة منذ ٤٢ عاما. واعتمدت الترتيبات الأمنية على التنسيق الوثيق بين السلطات المحلية والوطنية من ناحية وعلى كتائب الثوار في مصراتة من ناحية أخرى.

وكان لدى هيئة الانتخابات المحلية في مصراتة ٦ أسابيع فقط لتنظيم الانتخابات للمجلس المكون من ٢٨ شخصا. وفي حين لم يراقب مراقبون دوليون رسميا هذه الانتخابات، فإن التقارير غير الرسمية من مصادر الأمم المتحدة تفيد بأن العملية كانت حرة ونزيهة. وعلى نحو هام، لم ترد أية تقارير عن وجود عنف أو ترهيب ضد الناخبين.

وتمت الانتخابات بعد ثلاثة أيام من الذكرى السنوية لثورة السابع عشر من فبراير. وبسبب المخاوف الأمنية الكبيرة المتعلقة بالذكرى والانتخابات، صممت السلطات المحلية والوطنية خطة أمنية لعشرة أيام تبدأ في ١٥ فبراير/ شباط. وبدأ ممثلو وزارة الداخلية (MoI) والمجلس الوطني الانتقالي (NTC) الوطني الخطة الأمنية غير أن قادة الكتائب، من خلال ممثلي اتحاد ثوار مصراتة (MUR)، ساهموا في عملية التخطيط. وتضمنت الخطة إقامة غرفة عمليات للتنسيق والترتيبات الأمنية التفصيلية لنقاط التفتيش ومراكز الاقتراع في أنحاء المدينة. ويبين الشكل ١ نظام نشر وتكليف كل كتيبة.

وتم تسليم الوثيقة المصورة في الشكل ١ باليد لكافة مقرات الكتائب في ٨ فبراير/ شباط ٢٠١٢. وتم مقابلة قائدين لتحديد العملية التي اتباعاها عند استلام الوثيقة. وأوضح كلا القائدين أنهما كانا على إطلاع بالخطة الأمنية قبل ٨ فبراير/ شباط كما تم مناقشتها مع قادة الكتائب خلال اجتماعات التنسيق الأسبوعية. وتتم هذه الاجتماعات كل أربعاء وتعمل كآلية تنسيق لكتائب الثوار البالغ عددها ٢٣٦ كتيبة واتحاد ثوار مصراتة (MUR) والمجلس العسكري في مصراتة (MMC).

وبعد الحصول على التفويض، يلتقي قادة الكتائب مع القادة الميدانيين التابعين لهم لصياغة خطة لتأمين مراكز الاقتراع المخصصة لكتائبهم (انظر بنود السطر ٥ و٧ و٩ و١٠ التي تحدد كتيبة النمر لأربع مراكز اقتراع). ووضح قائد كتيبة النمر أن الكتيبة كانت منظمة في ٥ مفارز منفصلة يقود كل منها قائد ميداني. وبالمجمل، تألفت المفارز الخمس من أكثر ٦٠٠ مقاتل. ولا يشمل هذا الرقم أفراد الكتائب الذين لعبوا أدوارا غير قتالية (مثل الآليات واللوجيستيات والاتصالات). وخصص القائد وكل من قادته الميدانية مفرزة لكل مركز من مراكز الاقتراع الأربعة وظلت المفرزة الخامسة احتياطية في حالة الطوارئ أو في حال تلقي طلبات لاحقة من المجلس العسكري. وبعد ذلك أصدر الفريق اللوجستي للجماعة قائمة تذكر بالتفصيل المهمة المخصصة لكل فرد في الكتيبة. وضمت المركبات مركبات البك آب المجهزة بالأسلحة الخفيفة ومركبات النقل العادية.

وتعين على الأفراد المختلفين تسليم الأسلحة قبل توزيعهم. ووضح القائد أن عملية تسليم الأسلحة قد تم تنفيذها بعد نهاية الثورة، عندما قرر أفراد الكتائب كمجموعة أن كافة الأسلحة بما فيها الأسلحة الصغيرة ستكون محمية في مقرات الكتائب. ويقدم الشكل ٢ مثالا على نموذج تسليم الأسلحة الذي يتضمن تعهدا بحسن السلوك وتوضيحا بتطبيق هذه الممارسة ابتداء من ١١ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١١. ووضح القائد أنه وخلال العملية التي امتدت لعشرة أيام، كان قادة المفارز مسؤولين عن تطبيق الخطة وقاموا بالتنسيق مع غرفة العمليات التابعة للمجلس العسكري في مصراتة (MMC) والكتائب الأخرى. وفي نهاية العملية، تم إعادة كافة الأسلحة والمركبات وتخزيها. وبينت هذه العملية مستندات الإرجاع والإشراف من قبل قادة الكتائب.

المصدر: مقابلات المؤلف مع قادة الكتائب واتحاد ثوار مصراتة (MUR) والزيارات الميدانية إلى مرافق تخزين الأسلحة في مارس/ آذار ٢٠١٢ والمراسلات الرسمية بين وزارة الداخلية (MoI) واللجنة الأمنية التابعة للمجلس الوطني الانتقالي (NTC) المحلي وقادة الكتائب واتحاد ثوار مصراتة ومستندات تخطيط الكتائب الداخلية.

الشكل ١: مستندات وزارة الداخلية (MoI) والمجلس العسكري في مصراتة (MMC) التي تحدد مسؤوليات الكتائب عن مراكز اقتراع ونقاط تفتيش معينة.

ليبيا الحرة
لواء المحور الشرقي مصراته

التاريخ : ١٤٣٣/٠٤/١٣
الموافق : ٢٠١٢/٠٢/١٤
الرقم الاشاري : ٢٠١٢/٢٢٠

إلى السيد آمر كتيبة ..... مدينة القطاع .....

تحية الثوار،،،، وبعد

بناءً على كتاب السيد رئيس مكتب الشؤون الأمنية المرقم 2012/333 والمؤرخ في 2012/02/14 م بشأن تكليف كتائب الثوار بالمحاور الثلاثة بتأمين مراكز الانتخاب وشوارع المدينة وضبط أي تجاوز أمني خلال يوم الانتخابات.

عليـــه،،،

نحيل اليكم طي كتابنا هذا جدول تكليف كتائب لواء المحور الشرقي مصراتة بتأمين المواقع الانتخابية كل مدون قرين اسم الكتيبة المواقع المسند اليها ، وعليه تكلفون بتامين هذه المواقع بتحريك عدد (8) افراد وعدد (3) سيارات واستلام البطاقات الخاصة بهذه المهمة ومن تم التنسيق مع رئيس المركز الانتخابي في كيفية العمل وما يخص التموين واحتياجات الأفراد وذلك يوم الاثنين 2012/02/20 م.

ونهيب بكم اظهار هذه المهمة بالمظهر الحضاري لدعم أول خطوة لتطبيق الديمقراطية في دولتنا المنشودة بتوحيد الزي العسكري قدر الامكان وتوعية الأفراد بالتركيز على حسن الاسلوب والمعاملة وفي نفس الوقت التعامل وبشدة لمنع أي طارئ من شأنه المساس بمؤهلات نجاح عملية الانتخاب .

وفقكم الله ... وطابت ليبيا الحرة

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

محمد
آمر لواء المحور الشرقي مصراتة

صورة إلى :
- رئيس مكتب الشؤون الأمنية
- الدوري العـــــــام

الشكل ٢: نموذج تسليم الأسلحة والتعهد بحسن السلوك

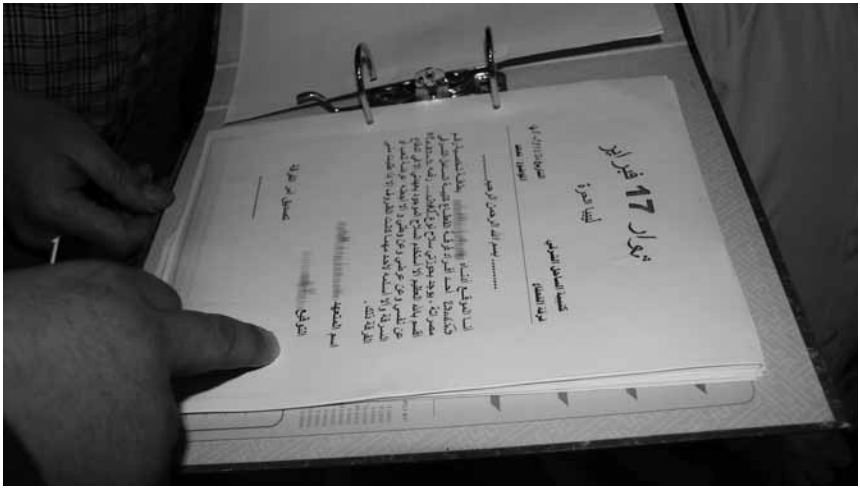

تسليم المحتجزين إلى وزارة العدل واختاروا الاستمرار في تشغيل مراكز الاحتجاز. ويوضح الافتقار إلى نوع الإشراف سبب مسؤولية هذه الأنواع من الكتائب عن عدد لا يستهان به من تجاوزات حقوق الإنسان في ليبيا [٢٦](AI, 2012).

الإطار ٢ السيطرة على كتيبة السويحلي

في ٢٦ فبراير/ شباط ٢٠١٢، هز انفجار ضواحي مصراتة مما اسفر عن مقتل اثنين واصابة خمسة أشخاص. وحدث الانفجار عند تفجير مستودع ذخيرة تابع لكتيبة السويحلي. وتوفر الظروف المحيطة بالدمار نظرة حول القيود على تصرفات الكتيبة والشروط الضرورية للمجلس العسكري المحلي لفرض قيود على الكتيبة.

ويقود فرج السويحلي كتيبة السويحلي، وهو الحفيد الأكبر لرمضان السويحلي، الشخصية الاسطورية للمقاومة المسلحة ضد الاستعمار الايطالي. ويدعم العديد من أفراد عائلة السويحلي، الذين يتمتعون بنفوذ اجتماعي واقتصادي كبير، كتيبة السويحلي. وعلى نحو مشابه لكتائب الثوار الأخرى، فقد تشكلت بعد انسحاب قوات القذافي من مركز مصراتة. ويقع مقرها بالقرب من البوابة الغربية للمدينة حيث يملك العديد من مقاتليها، بما في ذلك قادتها، جذورا تاريخية ضاربة. حصلت الكتيبة على سمعة طيبة بسبب نجاح عملياتها العسكرية خلال الثورة في مصراتة. وجعل اسم العائلة الاسطوري – عند اقترانه بتاريخها الحربي وسيطرتها على البوابة الغربية- من الكتيبة كتيبة ثوار بارزة.

وبعد سقوط طرابلس، أسس فرج السويحلي مقر طرابلس في الكلية العسكرية النسوية. وتفيد التقارير أن السويحلي كان يملك ٢٠٠ مقاتل مستقرين في طرابلس ومقسمين إلى مفارز مستقلة يقود كل منها قائد ميداني.

وفي الوقت ذاته، تولت الكتيبة في مصراتة مسؤولية البوابة الغربية – أول نقطة تفتيش على الطريق السريع إلى طرابلس. وتعتبر البوابة المدخل الرمزي إلى مصراتة وهي مرسومة بقوس مكون من حاويات شحن مكدسة ودبابات من نوع T- ٥٥ وصف من السواري التي تحمل اعلام دول مختلفة. ومنح السيطرة على هذ البوابة قادة الكتيبة نفوذا كبيرا حيث لا يدخل أو يخرج أي شخص من مصراتة إلا بموافقتهم. وفي الشهور التي تبعت الثورة، ادارت كتيبة السويحلي البوابة الغربية بشكل مستقل رافضة أي إشراف من أي سلطات مدنية أو عسكرية في مصراتة.

ومع مرور الوقت، بدأت الشكاوي تظهر من إساءة استغلال الكتيبة لموقعها. وفي الاسابيع التي تلت نهاية الثورة، لم يسمح إلا للأفراد الذين يحملون هويات تشير إلى أنهم من مصراتة فقط بالدخول إلى المدينة، وطرح الأطراف المتضررة مزاعم بالفساد والاحتجاز العشوائي في الكتيبة.

ولمعالجة الوضع المتدهور، تم إرسال وفد مكون من ستة أشخاص من المجلس العسكري في مصراتة (MMC) واتحاد ثوار مصراتة (MUR) والمجلس الوطني الانتقالي (NTC) المحلي للتحدث مع قيادة الكتيبة في سبتمبر/ ايلول ٢٠١١، في الوقت الذي كانت الحرب فيه لا تزال مستمرة . وطرح المجلس العسكري في مصراتة (MMC) ونافش مخاوفه مع فرج السويحلي ومحاميه واللذان فاوضا معا بالنيابة عن الكتيبة. واختتم الاجتماع بقرار يفيد بأنه ومع نهاية الحرب، ستتولى وزارة الداخلية (MoI) مسؤولية البوابة الغربية. غير انه ومع انتهاء القتال في أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١١، ظل السويحلي مسيطرا على البوابة. واستمرت الإساءات المزعومة مما أدى إلى تصعيد التوترات مع المجلس العسكري في مصراتة (MMC) والمجالس المحلية المجاورة. واستمر الوضع في التدهور حتى وقوع حادثتين افضتا إلى أزمة.

الأولى وقعت في نهاية فبراير/ شباط ٢٠١٢ عندما تم احتجاز مراسلين بريطانيين يعملان لصالح التلفزيون الايراني –

نيكولاس دافيز وجاريث مونتغمري– من قبل شعبة طرابلس التابعة لكتيبة السويحلي. ورفض فرج السويحلي الإفراج عنهم مدعيا أنهم جواسيس (BBC News, 2012a). وجذب الاحتجاز تغطية اعلامية سلبية ضخمة من قبل وسائل الإعلام الناطقة بالإنجليزية والعربية.

ووقعت الحادثة الثانية في اليوم التالي عندما صادر أفراد كتيبة السويحلي مركبتين تابعتين لوزارة الداخلية (MoI) مرتا عبر البوابة الغربية كنوع من التحدي للمجلس العسكري في مصراتة (MMC) واتحاد ثوار مصراتة (MUR). وعندما رفضت الكتيبة تسليم المركبتين، عقد المجلس العسكري في مصراتة (MMC) اجتماعا طارئا مع اتحاد ثوار مصراتة (MUR). وفي اعقاب الاجتماع، صرح المجلس العسكري في مصراتة (MMC) لحوالي ٢٠ كتيبة بالسيطرة على البوابة الغربية.

وفي الساعة ١١ مساء من يوم ٢٦ فبراير/ شباط ٢٠١٢، استولى الأفراد الذين تم استدعاؤهم من حوالي ٢٠ كتيبة على البوابة الغربية. وتؤكد التقارير من الكتائب المشاركة أن كتيبة السويحلي التزمت بالإجراء دون مقاومة مسلحة، رغم إطلاق بعض الطلقات في الهواء في بداية الحصار. وفي ظل الارتباك اللاحق، شب حريق في أحد مستودعات الذخيرة وادى إلى انفجاره مسفرا عن مقتل شخصين واصابة خمسة أشخاص. وهناك تقارير متضاربة حول سبب الانفجار حيث يرى البعض أن أفراد الكتيبة، وبهدف الوصول إلى مخازن الأسلحة، قاموا بإطلاق النار على الاقفال مما أدى إلى نشوب حريق انتهى بانفجار.

وبعد السيطرة على البوابة ، عقد المجلس العسكري في مصراتة (MMC) واتحاد ثوار مصراتة (MUR) ووزارة الداخلية (MoI) وأفراد بارزون من عائلة السويحلي اجتماعا طارئا. واستمرت المناقشات حتى الساعة الرابعة صباحا وتمخض عنها قرار بتولي موظفي وزارة الداخلية (MoI) مسؤولية إدارة البوابة الغربية ومنح الكتيبة مهلة ١٠ أيام لتسليمها. وفي حين ترى بعض وسائل الإعلام المحلية أن الكتيبة قد تم حلها، فإن المقابلات مع قادة الكتيبة بعد أسبوع واحد من الحادثة أظهرت أن الكتيبة لا تزال تسيطر على مركباتها ومعداتها. غير أن وزارة الداخلية (MoI) كانت خلال أسبوعين مسؤولة عن إدارة البوابة.

وتبرز هذه الحالة التأثير المستمر لقادة المجتمع البارزين على قاعدة القوة في الكتائب غير النظامية. وتوفر أيضا نظرة حول الظروف الضرورية للعقوبات على الكتائب القوية والضوابط الميدانية لها من قبل المجالس العسكرية المحلية.

المصدر: مقابلات المؤلف مع قائد كتيبة رئيسي وممثلي لاتحاد ثوار مصراتة (MUR)، وزيارات ميدانية لمقر كتيبة السويحلي في مارس/ آذار ٢٠١٢ ومستندات التخطيط الداخلي لكتيبة السويحلي.

يقدر كبار القادة العسكريين في مصراتة أن هناك ٦ إلى ٩ كتائب غير نظامية – تمثل اقل من ٤٪ من العدد الإجمالي للجماعات الناشطة في مصراتة[٢٧]. ومن بين هذه الكتائب، تعتبر كتيبة السويحلي هي الأكبر، بوجود أكثر من ٤٠٠ فرد مسجلين لدى المجلس العسكري في مصراتة (MMC) في نهاية الحرب[٢٨]. وتتراوح بقية الجماعات من ناحية الحجم ما بين ٥٠ إلى ٢٧٠ فردا[٢٩]. وتقدر المصادر المقربة من القوى المسلحة في الزنتان عدد مشابها من الكتائب غير النظامية في تلك المدينة بنسبة تصل إلى أقل من

٥٪[٣٠]. ويعني هذا أنه في حين يمكن لهذه الجماعات الاستمرار في تقويض البيئة الأمنية، وبالتالي العمل كمفسدين سياسيين، فإن تهديده العسكري المباشر على ليبيا محدود.

بالرغم من استفادة الجماعات غير المنظمة من الفراغ الأمني، فإن هناك حدودا لتصرفاتهم. فعلى سبيل المثال، في ٢٦ فبراير/ شباط ٢٠١٢، صرح المجلس العسكري في مصراتة (MMC) واتحاد ثوار مصراتة (MUR) بعملية عسكرية للسيطرة على نقطة التفتيش الغربية الرئيسية إلى مصراتة من كتيبة السويحلي. وكان هذا الإجراء ردا على تجاوزات كتيبة السويحلي المستمرة على البوابة الغربية مثل مصادرة المركبات الحكومية والتحرش بالمدنيين. وخلفت العملية، التي نفذتها كتائب الثوار، قتيلين وحريق في احد مستودعات السلاح التابعة لكتيبة السويحلي. وقادت هذه الحادثة إلى مفاوضات مكثفة بين المجلس العسكري في مصراتة (MMC) واتحاد ثوار مصراتة (MUR) وكبار عائلة السويحلي المتصلين بالكتيبة. وانتهت هذه المفاوضات بقرار نقل السلطة على البوابة خلال عشرة أيام. وتوضح هذه الحالة حدود سلطة الكتائب غير النظامية والنفوذ الذي لا يزال يمارسه عليهم أفراد العائلة البارزين وكبار السن الداعمين لهم (انظر الإطار ٢).

التشكيل: في مصراتة، تشبه الكتائب غير النظامية كتائب الثوار في معظم الجوانب تقريبا. وقد ظهرت في المراحل الأولى من القتال وكانت تعمل ضمن هيكل المجلس العسكري المحلي وتعرضت لضغوط تشكيل مشابهة. وقامت بالتنسيق مع الكتائب الأخرى خلال الحرب وعملت ضمن واحد من المحاور الأمامية الثلاث – الجنوب أو الشرق أو الغرب– بعد طرد قوات القذافي من مصراتة في مايو/ أيار ٢٠١١. ونتيجة لذلك، فإنها منسجمة ويتمتع قادتها بتفاهم كبير من أفراد الكتيبة.

الفرق الرئيسي في عملية التشكيل هو كيفية تصرف الكتائب غير النظامية بعد سقوط طرابلس في ٢٠ أغسطس/ آب ٢٠١١. فقد قام عدد من الكتائب بإنشاء قواعد في المدينة لتوفير الأمن وفرض السيطرة على طرابلس. وبما أن الثورة في العاصمة لم تتضمن قتالا مستمرا كما حصل في المدن الأخرى في ليبيا، فإن قادة الكتائب والمجلس العسكري في مصراتة (MMC) كانوا متشككين للغاية بشأن الموالين للقذافي في طرابلس واحتمال ظهور جماعات مسلحة متحالفة مع الأحياء الموالية للقذافي أو تدعم مصالحها. وكان هناك قلق كبير من أن قادة مثل عبد الحكيم بالحاج، وهو قائد اسلامي بارز لا يثق به قادة مصراتة بتاتا، سيفرضون سلطتهم في ظل الفراغ الأمني. ووضح القادة الذين تم مقابلتهم أن وجود كائب مصراتة

والزنتان قد حد من المساحة العسكرية والسياسية لهؤلاء القادة والجماعات التابعة لهم للتأثير على العملية الانتقالية[٣١]. وحسب كلمات احد القادة:

«ما الذي قام به بالحاج خلال الثورة؟ لقد وصل قبل عدة أسابيع من سقوط طرابلس وعقد بضعة اجتماعات. وهو مهتم فقط بسلطته الخاصة – ونحن لا نثق به[٣٢].»

وادى انعدام الثقة هذا بقادة الكتائب والمجلس العسكري في مصراتة (MMC) إلى الإبقاء على عدد كبير من الكتائب في طرابلس.

وبعد استقرارها في طرابلس، نوعت العديد من الكتائب من نشاطاتها وطورت موارد جديدة للإيراد. فقد استولى بعضها على أموال كبار المخلصين للقذافي وباعوا عضوية الكتائب لسكان طرابلس وشاركوا في عمليات ابتزاز. ومهد الانضباط الذي اوجده القتال على المحاور الأمامية الطريق إلى حرية غير محدودة في طرابلس. وتعامل قادة الكتائب وافرادهم مع هذا الوضع بصور مختلفة. فبالنسبة لبعض الجماعات، فإن الحرية الجديدة كان مغرية جدا لدرجة تمنعهم من العودة إلى مدنهم أو التنازل عن السلطة إلى المجالس العسكرية المحلية. وكانت النتيجة ظهور الكتائب غير النظامية.

وتابع القادة في مصراتة هذه التطورات بقلق لكن حسابتهم كانت تدعو للسخرية. فالضرر الذي سببته هذه الجماعات في طرابلس، فيما يتعلق بسمعة مصراتة والأمن في طرابلس، لم تصل إلى مستوى القيمة الاستراتيجية للحفاظ على النفوذ على الانتقال في طرابلس وتقليص نفوذ الجماعات المسلحة الناشئة[٣٣].

الروابط المجتمعية: على نحو مشابه إلى حد كبير لكتائب الثوار، تم دمج ودعم الكتائب غير النظامية من قبل مجتمع معين. ويتباين تأثير أفراد المجتمع على الكتائب غير النظامية، ولكن حتى بالنسبة للكتائب التي تعتبر غير مسؤولة فإن هذا التأثير كبير. ولهذه السمة في الكتائب غير النظامية دلالات هامة في استراتيجيات الاشتباك.

ومن الأمثلة التوضيحية على ذلك رد المجتمع على التصرفات التي قامت بها كتيبة السويحلي، والمتعلقة بتجاوزات حقوق الإنسان بعد سقوط طرابلس (AI, 2012; HRW, 2011a–c). وكما هو وارد في الإطار ٢، احتجزت الكتيبة صحفيين بريطانيين في فبراير/ شباط ٢٠١٢. وردا على التغطية الإعلامية الهائلة، عقد قائد الكتيبة، فرج السويحلي، مؤتمرا صحفيا في طرابلس لعرض «الأدلة المجرّمة» ضد الصحفيين (BBC News, 2012a). وفي حين أن مصداقية الأدلة التي تم تقديمها في المؤتمر الصحفي كان مشكوك فيها – وتحديدا اللباس الميداني «اسرائيلي الصنع» الذي يُزعم انه كان بحوزة الصحفيين- فإن شعور

فرج السويحلي بضرورة تبرير تصرفاته علنا توحي بوجود قيود على تصرفات الكتيبة. وعند سؤالهم حول ما إذا كان احتجاز الكتيبة للصحفيين مبررا، أشار سكان حي السويحلي إلى الدليل الذي عُرض في المؤتمر الصحفي و«الدليل» الإضافي الذي سمعوه من الجيران الذين لهم اقارب متصلين بالكتيبة[٣٤].

وتم سؤال أفراد المجتمع أيضا حول الهجمات المزعومة لكتيبة السويحلي على الأفراد من تاورغاء، وهي مدينة يُلقي اهل مصراتة عليها باللوم بارتكاب جرائم ضدهم في المراحل الأولى من الحرب. وفي الوقت الذي تم فيه ادانه الهجمات الانتقامية ضد تاورغاء من قبل منظمات حقوق الإنسان، فقد شعر سكان حي السويحلي أن أي انتقام ضد تاورغاء مبرر[٣٥](HRW, 2011a). ويبرز هذا المثال أن الكتائب غير النظامية، رغم أنها تعمل في بيئة ينعدم فيها القانون، فإنها تعمل ضمن التوقعات الاجتماعية لجماهيرها.

الاندماج مع السلطات المحلية: السمة الرئيسية التي تميز كتائب الثوار عن الكتائب غير النظامية هي مقدار اندماجها مع السلطات المدنية والعسكرية المحلية. في حين أن كتائب الثوار في مصراتة مستمرة في الاندماج في المجلس العسكري في مصراتة (MMC) المحلي، فقد حافظت الكتائب غير النظامية على استقلاليتها. لكن الانفصال لم يكن كاملا، فحتى الكتائب التي تعمل بشكل مستقل حافظت على علاقات مع المجلس العسكري في مصراتة (MMC). وخلال إحدى المقابلات، وضح أحد قاد كتيبة السويحلي أن هذه الكتيبة تختلف عن الكتائب الأخرى في أن لها اتصالا مباشرا مع المجلس العسكري في مصراتة (MMC) وبالتالي لا تحتاج إلى المشاركة في الاجتماعات التنسيقية أو الآليات المشابهة. وتكشف وجهة النظر هذه أن الكتائب غير النظامية تتخذ القرارات بناء على حسابات سياسية معقدة نظرا لاضطرارها إلى الموازنة ما بين تطلعات جماهيرها التي لا تغرب بانفصالها عن المجلس العسكري في مصراتة (MMC) وفي الوقت نفسه مقاومة سلطة المجلس العسكري في مصراتة (MMC). ويعتبر هذا التوتر سمة هامة من سمات الكتائب غير النظامية ويبرز طبيعتها الضعيفة سياسيا. وكما هو واضح في الإطار ٢، فإن هذا التوتر يمكن أن يؤدي إلى اندلاع العنف.

كتائب ما بعد الثورة

تم هزيمة قوات القذافي على مراحل مما خلف فراغا امنيا في كل مرحلة. وقامت المدن والبلدات سريعا بتنظيم مجالس عسكرية وجماعات مسلحة لملء هذا الفراغ (ICG, 2012). ونظرا لظهورها بعد القتال، توصف هذه الجماعات بكتائب ما بعد الثورة. وعلى عكس الجماعات التي تشكل أثناء الحرب، فقد تم تشكيل كتائب ما بعد الثورة سريعا، وبالتالي فإن التفهم والتلاحم في هذه الجماعات وولاء وتفاهم افرادها مع قادتهم أضعف من كتائب الثوار والكتائب غير النظامية.

ونظرا لخبرتها القتالية المحدودة كجماعة، فإن قدراتها العسكرية متدنية للغاية مقارنة بالكتائب الأخرى، كما هو واضح في العنف الأخير بين قوات الثوار في الزنتان ومقاتلي ما بعد الثورة من قبيلة المشاشية من منطقة الشقيقة المجاورة (BBC News, 2012b; ICG, 2012). وعلى نفس المنوال، تفتقر كتائب ما بعد الثورة إلى إمكانية الوصول إلى أنواع السلاح التي تصل لها كتائب الثوار والكتائب غير النظامية وجمعتها خلال الحرب.

ويوضح القتال الأخير في زوارة مدى تعقيد جماعات ما بعد الثورة ودورها في العديد من الصراعات المجتمعية الموجودة سابقا[٣٦]. ومثل العديد من الصراعات الأخيرة في ليبيا، فإن العنف المتكرر بين مدينة زوارة التي يسكنها البربر وجاراتها مدينة الجميل ومدينة رقدالين التي يسكنها العرب قائمة على انقسامات عرقية قديمة وأنواع الظلم التي وقعت في عهد القذافي (Gumuchian, 2012; ICG, 2012; UNSC, 2012b). ونتيجة لذلك، تطورت التوترات سريعا إلى صراع قبلي من قبل جماعات غير منظمة دفاعا عن مدينتهم أو مجموعتهم العرقية – وليس كتائب ما بعد الثورة ذات الهيكل القيادي المحدد. إلا أن كتائب ما بعد الثورة تعتبر نواة القوة المقاتلة غير أن حدود الجماعة فيها مبهمة جدا والعضوية فيها متباينة جدا لتشكل كتائب مقاتلة متميزة. لكن إذا استمر هذا القتال، فمن المرجح ظهور وحدات مقاتلة أكثر انسجاما.

التشكيل: في المدن التي عانت من قتال مستمر، قامت المجالس العسكرية وكتائب الثوار بملء الفراغ الأمني الذي خلفه انسحاب قوات القذافي. لكن في العديد من المدن الموالية للقذافي أو الموالية للحكومة، فلم يكن هناك أي منظمات مماثلة[٣٧]. وللتشجيع على ظهور هذه الجماعات، امتنعت كتائب الثوار عن مهاجمة مدينة ما حتى تضطر القوى المقاتلة فيها إلى الثورة من تلقاء نفسها (Chick, 2011). وإذا اخفق هذا الأسلوب، فإن كتائب الثوار تبقى في المدينة بعد القتال أو تعين عائلات «موالية للثورة» في المجلس العسكري المسيطر على مدينة معينة[٣٨]. وأدى هذا النهج غالبا إلى توتر كبير بين قوى الثوار – وأتباعهم- والسكان المحليين (ICG, 2012). ونتيجة لذلك، نظمت الأحياء سريعا جماعات لحماية أنفسهم. وفي طرابلس، مثلا، ظهرت العشرات من المجالس العسكرية في الأيام التي تلت انسحاب قوات القذافي (ICG, 2011, p. 17). وحتى كبار القادة في مصراتة لم يكونوا متأكدين ممن يسيطر على منطقة معينة أو كيف يتصلون ببعضهم البعض[٣٩]. وقادت هذه الفوضى إلى الكثير من التشويش في وسائل الإعلام الدولية من حيث شرعية هذه المنظمات وقادتها.

الروابط المجتمعية: على نحو شبيه بكتائب الثوار والكتائب غير النظامية، تملك كتائب ما بعد الثورة روابط قوية لمجتمعات معينة من خلال قادة محليين أو عائلات بارزة. ونتيجة لذلك، تشرف لجان غير رسمية على أعمال كل مجموعة علاوة على ذلك، تعتمد سلطة القائد بشكل كبير على العلاقة مع أفراد العائلة البارزين أو كبار السن في المدينة الذين يدعمون الجماعة. وكما هو وارد في مثال زوارة أعلاه، تعتبر كتائب ما بعد الثورة مندمجة بقوة في الشبكات الاجتماعية والهياكل العائلية لمدينتها (Gumu-chian, 2012).

الاندماج مع السلطات المحلية: كما هو الحال مع كتائب الثوار، تملك كتائب ما بعد الثورة صلات مباشرة مع هياكل السلطة المحلية. ولكن وعلى العكس من السلطات العسكرية والمدنية المحلية التي ظهرت في المجتمعات التي خاضت قتالا مستمرا، فإن المجالس التي تشكلت في المدن التي لم تعاني من هذا النوع من العنف تعتبر حديثة وتتمتع بشرعية فقط في القليل من الأحياء. ونتيجة لذلك، تركز معظم كتائب ما بعد الثورة على حماية مجتمعات جغرافية معينة، الأمر الذي يحد بدوره من أهدافها العسكرية أو السياسية. ويتم في مدن مثل بني وليد، التي قاومت الحكومة الجديدة وبالتالي تتعرض لضغوطات سياسية وعسكرية متزايدة، توحيد السلطات المحلية (ICG, 2012). وتعزز هذه العملية شرعية كتائب ما بعد الثورة وتوسع أهدافها العسكرية والسياسية للتطابق مع أهداف السلطات المدنية والعسكرية التي تندمج معها.

الميليشيات

الميليشيات عبارة عن مجموعة من الجماعات المسلحة التي لا تقع ضمن أي من الفئات الواردة أعلاه. وهي تتراوح ما بين الشبكات الإجرامية إلى المتطرفين العنيفين. وعلى عكس أنواع الكتائب الثلاث، فليس للميليشيات تاريخ تشكيل مميز أو موحد. وجُل مل تشترك فيه الميليشيات هو افتقارها إلى دعم مجتمعي جغرافي كبير وعدم اندماجها مع السلطات المجتمعية المحلية. ونتيجة ذلك، فإنها تمتاز بعزلة سياسية واجتماعية اكبر.

وبالرغم من الاستخدام العام لهذا المصطلح لوصف الجماعات المسلحة في ليبيا، فإن الميليشيات تمثل جزء صغيرا من الجماعات النشطة في الدولة – وربما اقل من ٢٪. وعلى نحو مشابه لكتائب ما بعد

الثورة، فلا تملك هذه الجماعات خبرة قتالية كمجموعة. ولديها إمكانية اقل للوصول إلى الأسلحة العسكرية مما لدى كتائب ما بعد الثورة نظرا لافتقارها للروابط المجتمعية بشكل عام. ونظرا لعدم تعرض هذه الجماعات لضغوط دائمة من سلطات الدولة أو الجماعات المسلحة الأخرى، فلم يتم اختبار مرونتها بعد.

وفي المدن التي خاضت القتال، فإن الظهور التدريجي لكتائب الثوار والمجالس العسكرية المحلية حد المجال أمام الجماعات المسلحة الأخرى، التي لم تستطع اكتساب الشرعية في نظر المجتمعات المحلية. وبالفعل، لا توجد في مصراتة ميليشيات ضخمة ناشطة هناك. وعند السؤال عن سبب ذلك، وضح أحد كبار القادة العسكريين السبب بقوله «لأن كل فرد في هذه المدينة يعرف الأخر وما يقوم به. ولو وجدت جماعة كهذه، فإننا سنعلم بأمرها»[٤٠]. وتبرز وجهة النظر هذه سمة رئيسية تميز الميليشيات عن الجماعات المسلحة الأخرى غير التابعة للدولة الناشطة في ليبيا وهي ضعف الصلات مع السلطات العسكرية أو المدنية المحلية. وبالنظر إلى طبيعة الروابط الوثيقة للبلدات والمدن الليبية، فإن أي جماعة ذات حضور أو عضوية كبيرة لا بد لها أن تعمل بالدعم التكتيكي للمجتمعات المحلية.

وكرس مختصو مكافحة الإرهاب وتقارير الإعلام الدولي اهتمام كبيرا للجماعات المتطرفة العنيفة النشطة في ليبيا (Isa, 2011, pp. 155–65; Lawrence, 2011; Robertson, Cruickshank, and Karadsheh, 2012). لكن وبالمقارنة مع صراعات مثل الصراع المتأجج في سوريا، الذي شهد هجمات انتحارية وتفجير سيارات منتظم ومنسق، فإن القدرات الميدانية للجماعات الليبية، حتى الآن، محدودة (DeYoung, 2012). ومنذ فبراير/ شباط ٢٠١٢، تزايدت وتيرة الهجمات وشدتها وتعقيدها. إلا أن تقييم القدرات الميدانية طويلة الأمد لهذه الجماعات سيظل يشكل تحديا (Fitzgerald, 2011; ICG, 2011, pp. 11–12).

تطور الجماعات المسلحة في مصراتة

يدرس هذا القسم تطور تاريخ الوحدات القتالية في مصراتة. ويستند إلى أكثر من ٣٠٠ مقابلة وملاحظة تشاركية من يوليو/ تموز ٢٠١١ وحتى مارس/ آذار ٢٠١٢[٤١].

وتشكلت الجماعات المسلحة في مصراتة خلال الشهور الستة من القتال المكثف لتحرير المدينة. وفي البداية، تشكلت الوحدات القتالية بصورة عفوية، نتيجة لرغبة الأفراد في الانضمام إلى أصدقائهم الذين قاموا بالتظاهر أو القتال لاحقا. وكما وضح أحد المقاتلين:

«عندما بدؤوا بإطلاق النار بمدافع ١٤,٥ ملم فوق رؤوسنا في اليوم الثاني من الاحتجاجات، هربت مع محمد. ولم اتركه خلال شهور القتال الثمانية»[٤٢].

وتألفت الوحدة القتالية الأولى من ثلاثة إلى خمسة أفراد. ويعكس هذا الحجم الصغير حدود تنقل المقاتلين بالسيارات. وتكيفت هذه الجماعات الصغيرة بشكل مستمر مع الظروف المتغيرة من خلال التحالفات المؤقتة مع الجماعات الأخرى. وكما يصف أحد المقاتلين الاسابيع الأولى من القتال:

«كنا نجد أنفسنا نختبأ مع أناس لا نعرفهم. وبالتالي كنا نحدد مصدر إطلاق النار ونضع خطة معا للالتفاف عليهم»[٤٣].

وتطورت هذه الجماعات سريعا خلال الشهور التالية إلى منظمات محددة ذات هوية مميزة وقدرات عسكرية لشن هجمات منسقة بآلاف المقاتلين ومئات المركبات.

ولغايات هذا التقرير، تم ذكر تطور الوحدات القتالية بالتفصيل من خلال المراحل الثلاث التالية: (١) النجاح الأولي و(٢) احتلال شارع طرابلس و(٣) تشكيل الكتائب. وفي حين تمثل كل مرحلة طورا مميزا للقتال في مصراتة، فإن هذا التصور هو تبسيط لوضع معقد وغير مستقر. غير أن نموذج المراحل الثلاث يمكن أن يعمل كإطار لوصف التفاعل بين بيئة الصراع والهياكل الناشئة للوحدات المقاتلة.

ومثلما الثورة في ليبيا تمتاز باللامركزية وتتألف من ثورات متعددة وتلقائية، ولكن مميزة، وكذلك كان التمرد المسلح في مصراتة. وجعل هذا الأمر التمرد خطيرا وفوضويا واوجد عدوا غير متوقع لقوات القذافي. ومع نضوج المقاومة المسلحة، تحسن التنسيق والتنظيم، بالرغم من عدم استقرار هذا التطور – غالبا من الناحية الاستراتيجية– بسبب الطبيعة اللامركزية الكبيرة للقتال.

المرحلة الأولى: النجاح لأولي

بدأت الثورة في مصراتة في ١٩ فبراير/ شباط ٢٠١١ عند انتشار اشاعة بأن احتجاجا سينطلق عند المسجد الرئيسي في وسط المدينة بعد صلاة الظهر[٤٤]. وتحسبا للاحتجاج، قامت قوات الأمن بإغلاق الشوارع المحيطة بالمسجد مانعة المحتجين من التجمع هناك. ونتيجة لذلك، بدأت المظاهرة الأولى بحوالي ٣٠ إلى ٤٠ متظاهرا فقط. ويصف احد المتظاهرين هذه اللحظة قائلا «خرجنا من المسجد ولم نجد احد بانتظارنا وكنا متأكدين من أنا لن نصمد الساعة»[٤٥]. ودون علم من المحتجين عند المسجد، انطلقت العديد من المظاهرات في أنحاء المدينة مع تجمع الأفراد الذين منعوا من التجمع عند المسجد في مواقع مختلفة.

ومثل المظاهرات في بنغازي، بدأت الاحتجاجات بشكل سلمي. ولم يستخدم أفراد الأمن في البداية القوة المميتة لتفريق الاحتجاجات واختاروا بدلا من ذلك ترهيب وضرب المحتجين. وأدى هذا إلى مواجهات في أنحاء المدينة مع تجمع مجموعات المحتجين فقط ليتم تفريقهم مجددا من قبل قوى الأمن. وكان جزء كبير من قوى الأمن يرتدي زيا غير رسمي مما أدى إلى زيادة ارباك وارتياب المحتجين. وقد أصيب حوالي ٣٥ محتجا في الاشتباكات الأولى[٤٦]. واستمرت الصدامات طوال الليل مع بقاء قوى الأمن مسيطرة على الوضع. وخلال الليل، توفي أحد المحتجين، وهو خالد أبو شحمة، متأثرا بإصابته (HRW, 2011c; Rice, 2011).

وبوفاة خالد أبو شحمة، تغيرت طبيعة الاحتجاجات. وبالمحافظة على تقاليد الاسلام، تم دفنه في اليوم التالي، ٢٠ فبراير/ شباط. وحضر الآلاف الجنازة وشاركوا في المسيرة اللاحقة من المقبرة إلى ميدان الشهداء في وسط مصراتة[٤٧]. وقابلتهم وحدات عسكرية ثقيلة العتاد في شاحنات مجهزة برشاشات من عيار ١٤,٥ ملم.

وبدأت قوات الأمن باستخدام الرشاشات الثقيلة لتفريق الحشود من خلال إطلاق النار على رؤوس الناس. ووصف الناس كيف أن الصوت الذي يسبب الصمم للأسلحة الثقيلة أرعب العديد من الأشخاص

ممن ليس لديهم خبرة بالأسلحة[٤٨]. وتحولت الصدامات بين المحتجين وقوى الأمن سريعا إلى مواجهات مميتة. ومع اختلاف الشهادات، فقد توفي على الأقل ١٣ محتجا وأصيب العشرات (BBC News, 2011). وتم احتجاز مئات الأفراد الذين لا يزال بعضهم مفقودا حتى اليوم. وتم العثور على عشرات المحتجين الذين تم احتجازهم في تلك الليلة بعد ٦ اشهر في مراكز الاحتجاز في طرابلس بعد أن سيطرت القوات المناوئة للقذافي على المدينة.

واشتدت المواجهات بين المحتجين وقوات القذافي خلال الليل إلى أن انتشرت اشاعة بأن القذافي هرب إلى فنزويلا. وبعد ذلك تراجع أفراد الأمن في مصراتة إلى القواعد في ضواحي المدينة تاركين قواعدهم في المدينة. وفي الاحتفالات التي تلت ذلك، تم نهب المباني والقواعد التابعة للقذافي واحراقها. ونتيجة لذلك، وصلت القوات إلى مخبأ صغير للبنادق الهجومية ورشاش واحد[٤٩].

ولم تعد قوات القذافي إلى مصراتة حتى ٦ مارس/ آذار ٢٠١١. وخلال الاسبوعين الفاصلين تم تشكيل لجان مدنية لإدارة المدينة. وتطوع خليفة الزواوي ليترأس المجلس الوطني الانتقالي (NTC) المحلي. وظل قائدا له حتى الانتخابات المحلية التي تمت في ٢٠ فبراير/ شباط ٢٠١٢ (Gatehouse, 2012). وتم تأسيس اللجنة العسكرية، التي أصبحت لاحقا المجلس العسكري في مصراتة (MMC)، من قبل لجنة مدنية وتراسها مبدئيا محمد بن حميدة[٥٠]. وتم اختيار أعضاء اللجنة بناء على خبرتهم العسكرية مما يعني أن معظمهم إما ضباط متقاعدون من الجيش أو منشقون حديثا. وبالرغم من هياكل اللجنة، فإن غالبية التخطيط والتنظيم يتم من قبل مئات المصراتيين من خلال المناقشات اليومية خارج قاعة المدينة في شارع طرابلس.

كانت المناوشات الأولى مع قوات القذافي صغيرة النطاق حتى ٢٦ فبراير/ شباط، عندما وقعت معركة كبيرة بين كتيبة خميس التابعة للقذافي والقوى المناوئة له عند المطار في ضواحي المدينة. وعندما علم الناس بالقتال، هرعوا إلى المطار غير مسلحين في محاولة للمساعدة. وبمعنى آخر، افتقرت غالبية «المقاتلين» إلى الأسلحة والخبرة.

وفي قلب هذه القوى التلقائية كان هناك مجموعة من ٢٠ مقاتلا تنظمهم اللجنة العسكرية، وهو ما سيصبح نمطا متكررا في القتال. وتولت المجموعة المقاتلة مسؤولية مهاجمة المطار برشاش ١٤,٥ ملم الذي بحوزتهم، والذي تم الاستيلاء عليه من مرافق التدريب التي هجرتها قوات القذافي. وقد تم تركيبه على سيارة بدلا من شاحنة، مما جعل قدرته على المناورة اقل بكثير. وتوفي ستة وعشرون شخصا في ذلك

اليوم بمن فيهم عشرة أفراد من المقاتلين العشرين الذين ارسلتهم اللجنة العسكرية. وفي حين لم تكن المعركة حاسمة، تم الاستيلاء على أول سلاح مضاد للطائرات موضوع على شاحنة من قوات القذافي في ذلك اليوم.

واستغرق الأمر حتى ٦ مارس/ آذار لكي يحاول رتل تابع للقذافي مكون من دبابات وناقلات جنود مدرعة وحوالي عشرين شاحنة مدعومة بثلاث مئة جندي استعادة السيطرة على مصراتة. واستعدت قوات الثوار لهذه الاحتمالية من خلال وضع آلاف عبوات المولوتوف على اسطح المباني المطلة على مبنى المحكمة، العصب الإداري الرئيسي لمصراتة. ووضح الأفراد المسؤولون عن التخطيط للكمين أن الطريق الدائري أمام مبنى المحكمة كان مؤثرا بصورة خاصة لأنه لم يوفر غطاء لقوات القذافي نظرا لأنه محاط بالشقق السكنية والمكتبية. واعتمدت قوات الثوار في مصراتة على عبوات المولوتوف والبنادق الهجومية وبنادق الصيد أحادية الطلقة ورشاش واحد.

وكما هو الحال أثناء الهجوم على المطار، كان هناك وحدة رئيسية من المقاتلين المنظمين فيما يعتبر خلافا لذلك مواجهة غير نظامية. وقابلت شاحنتان مجهزتان بمضادات طائرات قوات القذافي بالقرب من المطار وتبادلت معهم إطلاق النار. وانسحبت الشاحنتان سريعا وتفرقتا بالقرب من المدينة لسحب بعض قوات القذافي بعيدا عن القوة الرئيسية وجرّهم نحو الشوارع الضيقة المحيطة بشارع طرابلس. وتابعت القوة الرئيسية، بما فيها الدبابات وناقلات الجنود المدرعة نحو مبنى المحكمة (BBC News, n.d.)، غير مدركين أن هناك حوالي ١٥٠ مقاتلا قد اعدوا لهم كمينا[٥١].

واستمرت المعركة لاحقا لساعات وانتهت بانسحاب قوات القذافي من المدينة ولكن ليس قبل تدمير دبابتين من الدبابات الثلاث وقتل أو اسر أكثر من ٥٠ جنديا[٥٢]. ويوضح الأفراد الذين كانوا حاضرين في ذلك اليوم أن قوات القذافي لم تتوقع الهجوم وان عنصر المفاجأة كان أكثر اسلحتهم تأثيرا. وبالفعل، فقد تم تدمير دبابتين خلال دقائق من بدء الكمين لأن كوتها كانت مفتوحة من اجل التهوية.

وخلال هذه المرحلة الأولى، أصبحت اللجان المدنية المشرفة على مصراتة أكثر تخصصا مع تكليف مجموعات للنواحي المختلفة لإدارة المدينة (مثل مصادر الماء والكهرباء). وفي حين كان هناك نوع من التنظيم والتدريب للقوى العسكري، فقد كانت عشوائية وغير منظمة بشكل مركزي. ووصف المقاتلون

الذين شاركوا لاحقا المعارك بأنها فوضوية حيث يصل مجموعة من الأصدقاء بشكل مستقل وينضمون إلى زملائهم المقاتلين مع تقدم سير المعركة. ويقدر القادة المحليون أن حوالي ٣٥٠ إلى ٥٥٠ مقاتلا فقط كانوا نشطين في مصراتة في ذلك الوقت – وهو وضع قد تغير في ٢٦ مارس/ آذار ٢٠١١.

المرحلة الثانية: احتلال شارع طرابلس

في ٢٦ مارس/ آذار، هاجمت قوة ضخمة تابعة للقذافي يدعمها حوالي ٣٠ دبابة وناقلة جنود مدرعة مصراتة من الجنوب الشرقي من جهة تاورغاء (جنوب شرق) ومن طريق المطار السريع (غرب) ومن الطريق الساحلي (غرب). وشتت الهجمة دفاعات مصراتة. وخلال ساعات احتلت قوات القذافي وسيطرت على أجزاء كبيرة من منطقة وسط المدينة والاحياء المحيطة بها. كما اتخذت قوات القذافي مواقع على اسطح أعلى البنايات في منطقة وسط المدينة. وأصبحت الأحياء المجاورة لشارع طرابلس مسرحا لمعارك طاحنة مع محاولة المقاتلين طرد قوات القذافي.

وخلال المرحلة الثانية من القتال، تتألف المعارضة المسلحة من مجموعات صغيرة مكونة من ثلاثة إلى خمسة مقاتلين. وعلى عكس المرحلة السابقة، التي كان الأفراد فيها يذهبون ليلا إلى بيوتهم، أصبح المقاتلون محاربين بدوام كامل ولا يعودون إلى منازلهم. وبعد أن عطّلت القوات الحكومية شبكة الهاتف النقال، أصبحت القوات المناوئة للقذافي تلتقي كل صباح عند النقاط الرئيسية بالقرب من المحاور الأمامية. وأوجد هذا الأمر ظروفا للمجموعات الأكبر لتلتف حول الأفراد الذين اظهروا سمات قيادية وشجاعة. وعند سؤال أحد القادة التي شكل في نهاية المطاف واحد من اكبر الجماعات في مصراتة، حيث تضم أكثر من ١,٠٠٠ عضو، عن كيفية تشكيل مجموعته الأولية، كان رده «بأنهم فقط يتبعونني فقط عند العودة إلى قاعدتنا في الليل»[٥٣].

وكان العائق الأكثر خطورة في وجه نمو القوى المقاتلة هو الافتقار إلى الأسلحة. وكما قال أحد القادة «كان لكل مقاتل أربع مساعدين»[٥٤]. ويصور الشكل ٣ عدد الأسلحة الصغيرة في المراحل الأولى من الحرب.
وبحلول ابريل/ نيسان ٢٠١١، انشأ المجلس العسكري في مصراتة (MMC) أول مركز عمليات بالراديو. ولم تقم غرفة العمليات بنشر أو إرسال الوحدات القتالية بل كانت تعمل كجسر اتصال بين الوحدات التي تملك أجهزة راديو وكمقر للاستخبارات. وفي البداية، فإن جزء بسيطا من الوحدات القتالية كان يملك

الشكل ٣: عدد الأسلحة الصغيرة في مصراتة خلال المرحلتين الأولى والثانية من القتال، ٢٠١١

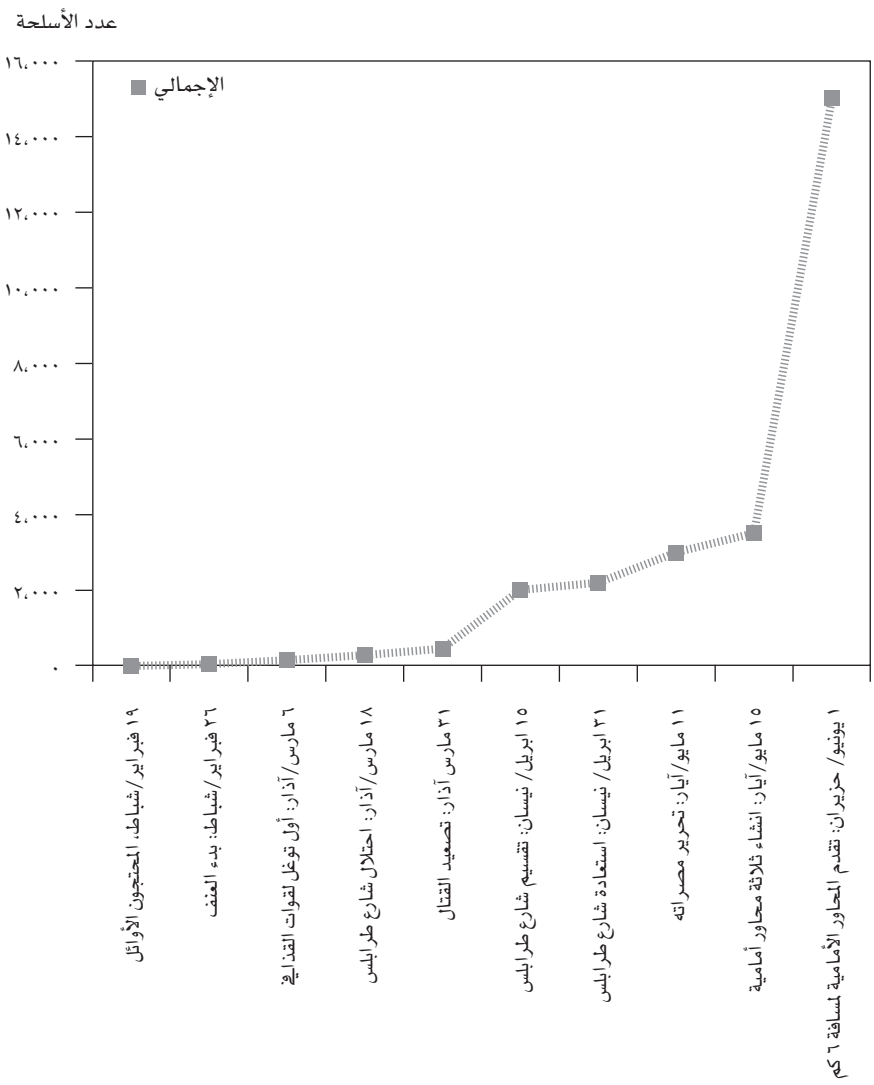

ملاحظة: تعتبر الأرقام عن الأسلحة الصغيرة في مصراتة متوسطا للتقديرات التي يوفرها ثمانية من كبار القادة وأعضاء المجلس العسكري في مصراتة (MMC)، بما في ذلك عضو المجلس العسكري في مصراتة (MMC) المسؤول عن تنظيم عمليات تسليم السلاح إلى مصراتة.

المصادر: مقابلات المؤلف مع القادة وأعضاء المجلس العسكري في مصراتة (MMC)، مصراتة، أكتوبر ٢٠١١.

أجهزة راديو غير أن النسبة زادت مع تقدم سير الحرب مما سمح للوحدات المقاتلة بالتنسيق بشكل أكثر فاعلية.

وعانت القوات المناوئة للقذافي من خسائر فادحة في مارس/ آذار وحتى ابريل/ نيسان. ولم يتغير زخم الأمور إلى أن بدأت القوات المناوئة باستخدام حاويات الشحن المليئة بالرمال لقطع طرق الامداد لقوات القذافي في وسط المدينة. وساعد هذا التغير تزايد شحنات الأسلحة من بنغازي. واستمر المقاتلون الثوار في التقدم في وسط المدينة طوال سهر ابريل/ نيسان وفي أوائل مايو/ أيار. وفي ١١ مايو/ أيار، اندلعت معركة شرسة في المطار (Chivers, 2011b). وفي نهاية اليوم، سيطر المقاتلون على المطار وأصبحت مصراتة خاضعة لسيطرة القوات المناوئة للقذافي. وخلال الأيام الثلاثة التالية، تم إنشاء محاور أمامية في الغرب (الدفنية) والشرق (تاورغاء) وطريق الخدمة الجنوبي.

المرحلة الثالثة: ظهور هياكل الكتائب

تطلب تحرير المدينة وإنشاء ثلاثة محاور أمامية حول المدنية تحولا جذريا ضمن الهيكل التنظيمي للقوات في مصراتة. وأثبتت الوحدات القتالية الصغيرة المستقلة، التي كانت نشطة في قتال الشوارع، أنها لا تتمتع بالكفاءة لمراقبة المحاور الأمامية والدفاع عنها في الغرب والجنوب والشرق. واندمجت عدة وحدات صغيرة في وحدات اكبر ذات تسلسل هرمي وهياكل إدارية محددة مما عزز التكون التنظيمي لكتائب الثوار حاليا. وتطلبت مراقبة المحاور الأمامية أيضا المزيد من المقاتلين، الأمر الذي يحتاج إلى المزيد من الأسلحة. وخلال الشهور التالية، ازداد عدد المقاتلين والأسلحة في مصراتة بشكل كبير (انظر الشكل ٤).

ومع نهاية الحرب، تم تسجيل ٢٣٦ كتيبة ثوار لدى المجلس العسكري في مصراتة (MMC). وتراوحت قوتها ما بين ١٢ إلى ١,٤١٢ فردا[٥٥]. وبالمجمل، تم تسجيل ما يقارب من ٤٠,٠٠٠ عضو كتيبة لدى اتحاد ثوار مصراتة (MUR). وتالف هذا العدد الإجمالي من ٢٢,٠٠٠ مقاتل وتولى أفراد الكتائب الآخرون مهام لوجستية أو إدارية أو مساندة[٥٦].

وكما هو موضح في الجدول ١، ظهرت ٦ كائب من بين ٢٣٦ كتيبة «ككتائب ضخمة» تتألف من حوالي ٧٥٠ عضوا[٥٧]. وضمن حوالي ٤٥ كتيبة ما يقارب من ٢٥٠ إلى ٧٥٠ مقاتل وعادة ما بين ١٥٠ إلى ٢٥٠ يعملون

الشكل ٤: عدد المقاتلين في مصراتة

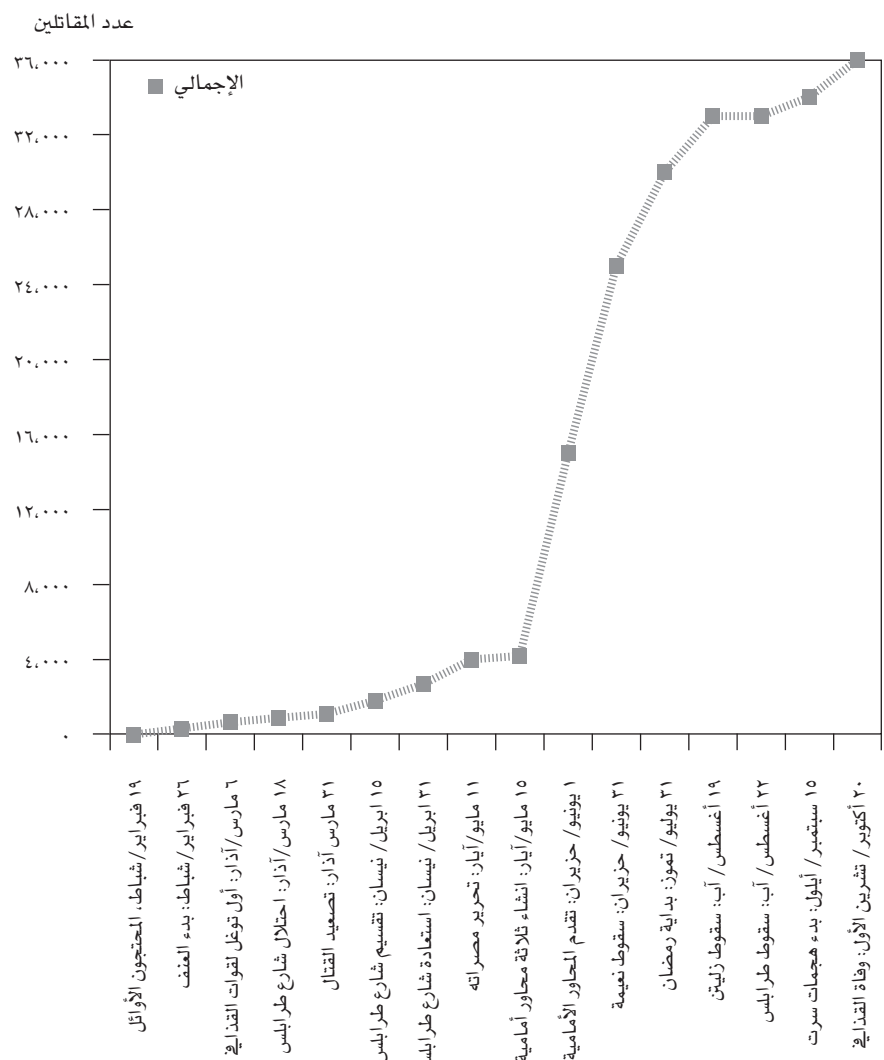

ملاحظة: التقديرات مأخوذة من متوسط الأرقام التي قدمها كبار قادة المجلس العسكري في مصراتة (MMC) واتحاد ثوار مصراتة (MUR).

المصادر: سجلات التسجيل غير المنشورة لاتحاد ثوار مصراتة (MUR) في ١٥ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١١؛ مقابلات المؤلف مع القادة وأعضاء المجلس العسكري في مصراتة (MMC)، مصراتة، أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١١.

كمقاتلين في حين يتولى الآخرون مهام لوجستية وتنظيمية. وبقيت الغالبية العظمى من الكتائب، حوالي ١٨٥ كتيبة، صغيرة وتضم عدد يقل عن ٢٥٠ عضوا. وفي الوحدات الأقل حجما، كان الأفراد اقل تخصصا ويلعبون ادوار قتالية ولوجستية[٥٨].

وخلال الثورة، قام المجلس العسكري وقادة الجماعات المقاتلة بصياغة الهياكل التنظيمية الناشئة. وتم تعيين الكتائب المتشكلة حديثا على محاور أمامية معينة – الغرب والجنوب والشرق. وطور كل محور أمامي بشكل داخلي آليات تنسيق واتخاذ قرارات بناء على عدد الكتائب وعلاقات قادة الكتائب. وكان المحور الجنوبي هو أكثرها اندماجا وعمل كقوة موحدة. ويعزى هذا جزئيا إلى وجود عدد من الكتائب اقل بكثير من المحورين الآخرين. وكان عدد الكتائب في المحور الشرقي اقل منها في المحور الغربي، لكن الجماعات كانت اكبر بشكل عام وتضم كتيبتين من «الكتائب الضخمة» الست. ومع أن هذا لأمر سهّل التنسيق، فإن قادة الكتائب البارزين كان لهم تأثير غير متكافئ على القرارات. وكانت هذه هي حالة كتيبة الحلبوص، والتي قادها محمد الحلبوص حتى وفاته. فأهمية الكتيبة كانت تكمن جزئيا في حجمها وقدراتها العسكرية – ١,٤١٢ عضوا وأكثر من ٣٠٠ مركبة.

نظرا لأن الحجم الأكبر من قوات القذافي كان بين مصراتة وطرابلس، فقد شهد المحور الأمامي الغربي أكثر المعارك. وانعكست آليات القتال هذه في توزيع الكتائب حيث وجد ١٤٦ كتيبة في الغرب و٥٢ كتيبة في الجنوب و٣٨ كتيبة في الشرق. وبالتنسيق مع المجلس العسكري في مصراتة (MMC)، تم إنشاء غرف عمليات لكل محور أمامي. وظهرت نقاط اتصال إضافية بين الكتائب ١٤٦ العاملة هناك. ومع مرور الوقت، أصبحت نقاط الاتصال هذه أكثر اندماجا مع المجلس العسكري غير أنها لم تتولى مهام قيادية أو وظائف رقابية. وعملت غرف العمليات كمستودع استخبارات مركزي يسجل احداثيات نظام تحديد المواقع العالمي لكل من الكتائب ٢٣٦ على غوغل ايرث. وتم الإشارة إلى موقع وحجم قوات القذافي على هذه الخرائط لمساعدة قادة المحاور الأمامية في التخطيط للهجمات.

وكات نقاط الاتصال مسؤولة أيضا عن التنسيق مع الدعم الجوي لمنظمة حلف شمال الاطلسي (NATO). وخلال الهجمات المنظمة، سهّلت غرف العمليات التنسيق بين قادة الكتائب من خلال إنشاء قواعد متنقلة على طول المحاور الأمامية للسماح بالاتصال خلال الهجمات. غير أن درجة التنسيق والتخطيط للهجمات كانت مختلفة بالنسبة لكل محور مما يعكس عد الكتائب والعلاقات الشخصية بين قادة الكتائب.

على المحور الأمامي الغربي، الذي ضم ١٤٦ كتيبة، كان حوالي ١٥ إلى ٢٠ قائد كتيبة يلتقون كل مساء لمراجعة أحداث اليوم ومناقشة القرارات الاستراتيجية. وكانت هذه المجموعة الرئيسية مؤلفة من قادة اكبر الكتائب والجماعات المقاتلة التي تشتهر بالشجاعة إضافة إلى القادة الذين اكتسبوا احترام نظرائهم. ونادرا ما شاركت الكتائب الصغيرة في اتخاذ القرارات قبل الهجمات. وبدلا من ذلك، كان يتم إعادة تزويدهم بالذخيرة وابلاغهم بوجود :«هجمة» في الصباح[٥٩]. ويعني هذا أنه وخلال الهجمات المنظمة فإن المجموعة الرئيسية من الكتائب تنفذ الاستراتيجية ضمن هجوم غير منسق للكتائب +١٢٠ المتبقية. وفي بعض المناسبات، كان قادة الكتائب الصغيرة يهددون بعدم المشاركة في الهجوم إلا إذا شاركوا في التخطيط. وعادة ما تكون هذه الحركة تهديدا فارغا ويتم تجاهلها من قبل أعضاء الكتيبة من غير القادة الذين ينضمون بكل الأحوال إلى الهجوم رغبة بالمشاركة وتجنب التنظر إليهم كجبناء بالتخلف عن المشاركة.

انتشار الأسلحة

يقدم هذا التقرير لمحة عن مخزون الأسلحة الذي تملكه كتائب الثوار والكتائب غير النظامية في مصراتة. وهو يقدم تقديرا لكميات الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والأسلحة التقليدية وفي الوقت نفسه يراجع تاريخ الأنظمة والضوابط الداخلية التي تُمارس على أنظمة هذه الأسلحة. وبعد مراجعة نتائج معاينة الأسلحة، ينتهي التقرير بتقييم لإجراءات الرقابة مع إبراز التحديات المستقبلية.

وتستند البيانات في هذا القسم إلى ١٤ مقابلة مع قادة الكتائب والعديد من الزيارات لمرافق تخزين الأسلحة و٦ «زيارات معاينة» في مارس/ آذار ٢٠١٢ صرح بها رئيس كتائب الثوار في مصراتة وقادة اتحاد ثوار مصراتة (MUR)، سالم جحا.

الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة

وضح كبار القادة أن المقاتلين في مصراتة، في بداية الثورة، امتلكوا اقل من ٥٠ سلاحا صغيرا – غالبيتها بنادق صيد قديمة أحادية الطلقة (Chivers, 2011a)[٦٠]. ووصف قادة الكتائب شح الأسلحة انه نتيجة للضوابط المتشددة للغاية على ملكية السلاح، الأمر الذي جعل امتلاك سلاح غير مرخص جناية كبرى للأفراد وعائلاتهم. وعلى العكس تماما من هذه الحالة، تسيطر كتائب الثوار في بنغازي ومصراتة والزنتان حاليا على ترسانة القذافي الضخمة من الأسلحة التقليدية وبملك كل بيت في مصراتة تقريبا بندقية هجومية على الأقل.

في الاسابيع الأولى للحرب، فإن جميع الأسلحة التي كانت بحوزة المعارضة تم الاستيلاء عليها خلال المناوشات من شرطة القذافي أو القوى العسكرية التابع له. وشملت هذه الأسلحة ما تركته قوات الأمن ورائها في ٢٠ فبراير/ شباط ٢٠١٢ وهي الليلة الثانية من الاحتجاجات في مصراتة. وكما هو وارد أعلاه، تم العثور على أول سلاح خفيف، وهو رشاش من عيار ١٤,٥ ملم، في قاعدة تدريبية في مصراتة. وفي ٢٦ فبراير/ شباط، تزايدت كمية الأسلحة بالاستيلاء على مضاد طائرات من عيار ١٤,٥ ملم موضوع على شاحنة في المطار. وفي الوقت الذي يقول فيه القادة أنهم اشتروا أسلحة خفيفة من بنغازي، فإنهم

وضحوا أن الغالبية العظمى قد تم الاستيلاء عليها من قوات القذافي خلال الصراع. ولا بد من الإشارة إلى أن هناك اعتقادا في مصراتة إلى أن الأفراد قد استفادوا شخصيا من تجارة السلاح هذه، مما ولّد استياء كبيرا.

وبدأت شحنات الأسلحة الصغيرة والخفيفة في الوصول في الأسبوع الأول من ابريل/ نيسان ٢٠١١، عندما بدأت قوارب الصيد المعدلة مثل الحارس بتسليم الأسلحة والذخيرة المختلسة من قواعد القذافي المهجورة في الشرق[٦١]. ولكن لم تصل كميات ضخمة من الأسلحة الصغيرة والخفيفة إلا بعد طرد قوات القذافي من مصراتة[٦٢]. وتطلب ظهور هياكل الكتائب للدفاع عن كيلومترات من المحاور الأمامية المحيطة بالمدينة المزيد من المقاتلين. وبالمقابل، فإن المجندين الجدد يحتاجون إلى كميات ضخمة من الأسلحة. وكما يوضح الشكل ٥، فإن هناك ارتفاعا حادا في كميات الأسلحة الصغيرة بعد سيطرة المقاتلين على مصراتة. وحدد قادة الكتائب أن غالبية الأسلحة الصغيرة المستخدمة خلال الحرب كانت من طراز AK-47 حيث تتراوح التقديرات أنها شكلت ما بين ٧٥٪ إلى ٩٠٪ من كافة الأسلحة[٦٣]. وكانت بقية من الأسلحة عبارة عن بنادق هجومية من نوع FN FAL ورشاشات من نوع PK. واوضح القادة أن استخدام بنادق FL لم يكن منتشرا بسبب صعوبة تأمين ذخيرتها، التي يختلف عيارها عن عيار ذخيرة AK-47 . وكانت المسدسات نادرة لأن سعرها يصل تقريبا إلى ضعف سعر البندقية الهجومية؛ وبالرغم من الانتشار الكبير للأسلحة بالقرب من نهاية الحرب، فإنها ظلت شحيحة غالبية مدة القتال.

إضافة إلى الأسلحة المستخدمة في القتال، فقد اشترى أرباب المنازل أسلحة لتأمين تجمعات عائلاتهم. وادت الثروة النسبية في مصراتة، مجتمعة مع شح الأسلحة، إلى وصول أسعار البنادق الهجومية (مثل AK-47) إلى ٣,٥٠٠ دولار أمريكي[٦٤].

وبحلول يونيو/ حزيران، ادى النقص المزمن في الذخيرة ، أكثر من شح الأسلحة – إلى إعاقة تقدم القوات المناوئة للقذافي[٦٥]. ويتم الحصول على الذخيرة عادة بالقارب من بنغازي، بالرغم من أن كبار القادة ألمحوا أيضا إلى شحنات جوية من السودان[٦٦]. وتأكدت هذه المعلومات لاحقا بنتائج لجنة الخبراء التابعة للأمم المتحدة حول ليبيا، والتي ذكرت دليلا على خرق السودان للحظر على السلاح من خلال عمليات إلقاء جوي للسلاح والذخيرة (UNSC, 2012a, p. 26). واجتمع نقص الذخيرة مع إطلاق النار العشوائي للمقاتلين غير المتمرسين الذين تم تجنيدهم لتعبئة مراتب المحاور الأمامية المنشاة حديثا حول المدينة. وزاد نقص الخبرة هذا من عدد الضحايا، حيث كان المجندون الجدد تواقين لإثبات شجاعتهم[٦٧].

الشكل ٥: عدد الأسلحة الصغيرة مقابل عدد المقاتلين، ٢٠١١

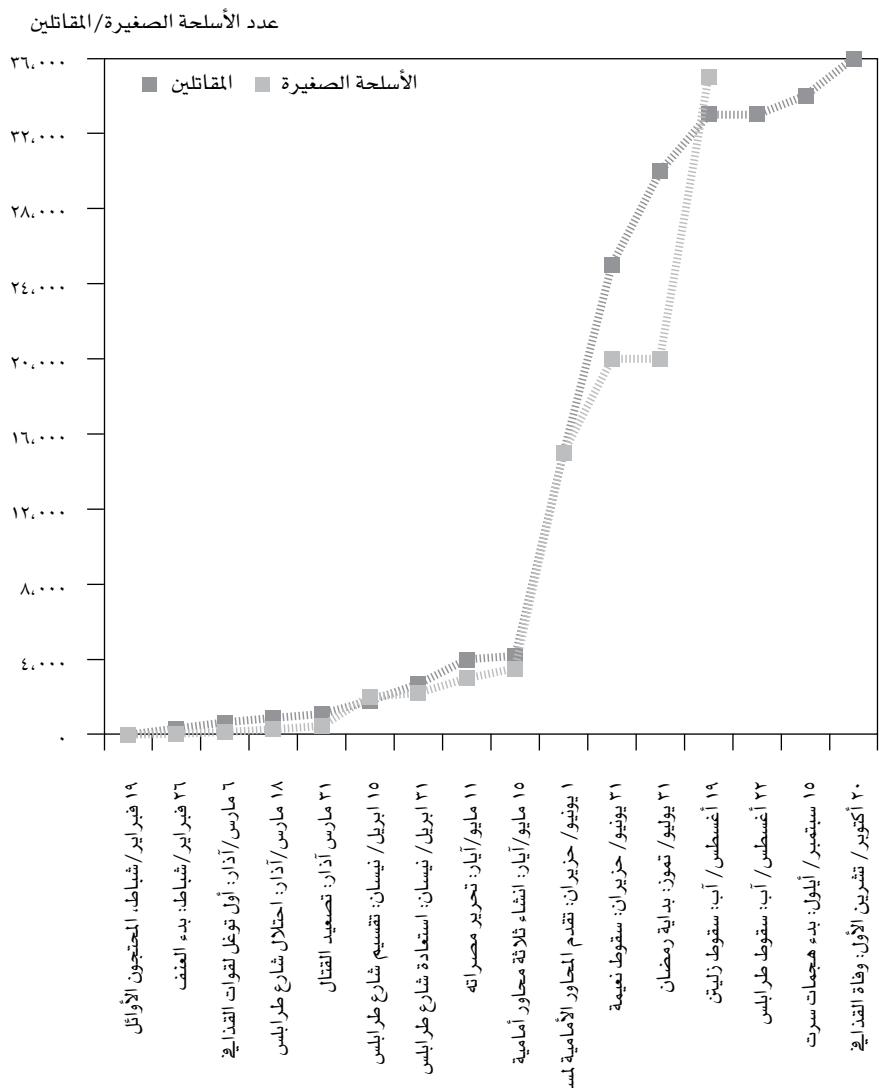

المصادر: مقابلة المؤلف مع كبار قادة الكتائب، مصراتة، سبتمبر/ ايلول – ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١١؛ أرقام تسجيل المقاتلين لدى المجلس العسكري في مصراتة والمسجلة خلال القتال.

وكما يبين الشكل ٥، كان عدد المقاتلين المبدئي في مصراتة محدودا بتوفر الأسلحة الصغيرة ولكن مع نهاية يوليو/ تموز ٢٠١١، وصلت عدد أفراد الكتائب إلى نقطة التشبع بالرغم من التوفر المتزايد للأسلحة. وأشار قادة الكتائب إلى أنه وبعد استيلاء قوات الثوار على مخزونات الجيش في زليتن وطرابلس بعد يونيو/ حزيران، أصبح من الصعب تحديد عدد الأسلحة الصغيرة.

ومع تقدم القوات المناوئة للقذافي نحو طرابلس، فإن النصر في زليتن أتاح لهم الوصول إلى مئات الدبابات من الحقبة السوفيتية من نوع T-55 وقاذفات صواريخ غراد. ومع سقوط طرابلس، تنامى مخزون من الأسلحة والذخيرة اضعافا مضاعفة وقامت ارتال من الدبابات بنقل الذخيرة إلى مصراتة والزنتان لأسابيع بعد ذلك[٦٨]. وأقر كبار القادة أنه وبعد سقوط طرابلس لم يعد لديهم عدد دقيق عن إجمالي الأسلحة الصغيرة والخفيفة في مصراتة، ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى نقل كل كتيبة للمواد بشكل مستقل. علاوة على ذلك، لم تجر معظم الكتائب احصاء منتظما لترسانتها مفضلين الحديث عن عدد حاويات الشحن المليئة بالذخيرة أو السلاح. وتتضع التقديرات المتحفظة عددا اجماليا للأسلحة الصغيرة في مصراتة يصل إلى ما يزيد على ٣٠,٠٠٠ [٦٩].

وكما هو وارد أعلاه، فقد تم الاستيلاء على غالبية الأسلحة الموجودة بحوزة الكتائب من قوات القذافي. وكانت الأسلحة الخفيفة مبدئيا مقتصرة على رشاشات من عيار ١٢,٧ ملم ومضادات طائرات من عيار ١٤,٥ وقاذفات من نوع RPG. وأُضيف إلى هذه الكميات لاحقا مضادات طائرات من عيار ٢٠ ملم و٢٣ ملم و٣٣ ملم مثبتة على شاحنات أو مركبات تجارية.

ومن الأسلحة الأخرى التي كانت هامة جدا في تعطيل حركة الدبابات في قتال الشوارع الأولي البنادق الهجومية غير الارتدادية من عيار ١٠٦ ملم، المثبتة عادة على مركبات معدلة. وأدى نقص قاذفات من نوع RPG في الاسابيع الأولى من القتال إلى اضطرار مجموعات المقاتلين إلى التشارك فيها. وكما قال أحد المقاتلين «إذا كنا بحاجة إلى قاذفة RPG لإحدى العمليات، فقد كنا نطلب من أحد أصدقائنا أن يعيرنا قاذفته. وكان إما أن يعطينا إياها أو يأتي معنا»[٧٠].

وفي المرحلتين الاوليتين من القتال، كان بحوزة القوات المناوئة للقذافي اقل من ٢٠ مضاد طائرات[٧١]. وازداد هذا العدد بشكل كبير بعد تأسيس هياكل الكتائب للحفاظ على المحاور الأمامية الثلاثة حول مصراتة. وبعد أن قام الجانبان بإنشاء محاور أمامية، والتي كانت في بعض الأحيان لا تبعد أكثر من بضع مئات من الأمتار، اثبتت مضادات الطائرات والمدافع كبيرة العيار خطورتها حيث كانت التضاريس

الجدول ٢: مضادات الطائرات في مصراتة حسب حجم الكتيبة

حجم الكتيبة	عدد الكتائب	متوسط الأسلحة لكل كتيبة	الحد الأدنى	الحد الأعلى
< ٧٥٠	٦	١١٢- ١٧٥	٦٧٢	١,٠٥٠
٢٥٠- ٧٥٠	٤٥		٢١- ٤٠	١,٨٠٠٠
> ٢٥٠	١٨٥	٤ -٨	٧٤٠	١,٤٨٠
الإجمالي	٢٣٦		٢,٣٥٧	٤,٣٣٠

المصادر: مقابلات المؤلف مع كبارة القادرة وممثلي اتحاد ثوار مصراتة (MUR)، مصراتة، ١٨- ٢٤ مارس/ آذار ٢٠١٢.

مؤلفة من أراضي زراعية مفتوحة لا يقطعها سوى ثلاثة طرق خدمات محفوفة بالأشجار. وفي تلك المرحلة من القتال، فقد كانت القوات المناوئة للقذافي متمرسة فقط بتكتيكات قتال الشوارع، ولم يشيدوا مواقع محمية لحماية أنفسهم من المدافع وطلقات المدفعية وبالتالي كانوا عرضة للهجمات (Stephen, 2011).

مع نهاية الحرب، كانت جميع الكتائب، بغض النظر عن حجمها، تملك رشاشات خفيفة وثقيلة مثبتة على الشاحنات وكانت كميتها وعيارها مرتبطين بشكل أساسي بحجم الجماعة وبشكل ثانوي بقدرتها على الاستيلاء على منظومات الأسلحة (أو شرائها). وضمت هذه الأسلحة عدد قليلا من مضادات الطائرات من عيار ٣٣ ملم التي استخدمتها ثلاثة من «الكتائب الضخمة» والتي امتلكت ورشات عمل مجهزة لصيانتها.

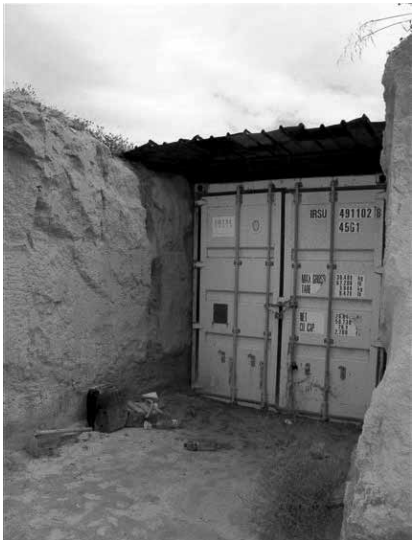

موقع لتخزين الذخيرة في الهواء الطلق
برايان مكوين ©

ويقدم الجدول ٢ تقديرات متحفظة لمضادات الطائرات (١٤,٧ ملم و٢٣ ملم و٣٣ ملم) في مصراتة بناء على متوسط الأسلحة الخفيفة الموجودة بحوزة كل كتيبة حسب حجمها.

ويمثل المجمل في الجدول ٢ متوسط مضادات الطائرات التي تديرها كتائب مصراتة مع نهاية الحرب. ومع انتهاء القتال وحظر المركبات

المدرعة الثقيلة ضمن حدود المدينة، فإن معظم هذه المركبات، ومنظومات الأسلحة فيها، قد علاها الغبار في مرافق التخزين. ومع حلول مارس/ آذار ٢٠١١، ابقت الكتائب فقط على عدد صغير من مركباتها المسلحة لتنشرها في حالات الطوارئ التي يصرح بها المجلس العسكري في مصراتة (MMC). وقام أفراد بعض الكتائب بإزالة الرشاشات من المركبات لإتاحة استخدامها في المواصلات. ورغم عدم سحب هذه الأسلحة فنيا، فإن العودة إلى الطاقة الكاملة يحتاج إلى جهود وصيانة كبيرة، وخصوصا مع تفكيك ورش العمل التي كانت مكلفة بالصيانة.

الأسلحة التقليدية

خلافا للأسلحة الصغيرة والخفيفة، فقد اقتصرت الأسلحة التقليدية على ما تم الاستيلاء عليه من معدات القذافي. فقد عمدت القوات المناوئة للقذافي في المراحل الأولى على حرق الدبابات التي تستولي عليها خشية وقوعها في أيدي قوات القذافي مرة أخرى. وبعد إنشاء الكتائب، تم تجنيد العسكريين السابقين (الذين كانوا من المتقاعدين في العادة) لإصلاح الدبابات التي تتركها قوات القذافي ورائها، ولم تحصل القوات المناوئة للقذافي على عدد كبير من دبابات T-55 إلا بعد الاستيلاء على مدينة زليتن في شهر أغسطس/ آب ٢٠١١. ومع انتهاء الحرب كانت مدينة مصراتة تحتوي على ٨٥٠ – ١١٢٥ دبابة جميعها تقريبا من نوع (T-55s)[٧٢] التي ترجع إلى الحقبة السوفييتية. وقد يكون هذا الرقم خادعا نظرا لمحدودية عدد الأطقم المؤهلة لقيادة الدبابات.

ولم تبدأ القوات المناوئة للقذافي بنشر المدفعية بعيدة المدى والصواريخ إلا بعد تأمين محيط مدينة مصراتة. وللحد من مخاطر النيران الصديقة، وضعت المدفعية تحت سيطرة كتيبة مختصة واحدة بقيادة سالم جحا وهو عقيد انشق في بداية الثورة وعين فيما بعد قائدا لكتائب الثوار، وتم تقسيم الجزء المسؤول عن المدفعية في الكتيبة إلى أربع وحدات منفصلة تملك كل منها ما بين ست وثمان قطع من المدفعية الثقيلة. وبذلك كان هنالك ما بين ٢٤ و٣٢ من قطع المدفعية العاملة في مصراتة.

وشكلت قاذفات صواريخ أرض – أرض، كمنظومات صواريخ (BM-21 Grad) السوفييتية المحمولة على الشاحنات من عيار ١٢٢ ملم، السلاح التقليدي الأساسي في أيدي القوات المناوئة للقذافي. وقد استخدمت قوات القذافي هذه الصواريخ لقصف مصراتة طوال الحرب. وكان مداها في البداية محدودا بمسافة ٢٠ كلم، ولذا فقد كانت أولوية القوات المناوئة للقذافي تتمثل في جعل المحاور الأمامية بعيدة بالقدر الكافي لمنع الهجمات على المدينة. وفي وقت لاحق من الحرب، حصلت قوات القذافي المتمركزة إلى الشرق من مدينة مصراتة على صواريخ ذات مدى أبعد، وهو ما دفع الكتائب على المحور الشرقي إلى

قاذفة صواريخ (Grad) صنعت في مصراتة. برايان مكوين ©

شن هجوم منسق بدعم من منظمة حلف شمال الاطلسي (NATO) لتوسيع نطاق المحاور الأمامية بحيث تصل إلى مدينة تاورغاء.

وسيطرت الكتائب المتمركزة في مدينة مصراتة على عدد من قاذفات الصواريخ يقدر بنحو ١٠٠ إلى ١٥٠ قاذفة في شهر نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١١. ولا يشمل هذا الرقم قاذفات الصواريخ المحمولة على المركبات التي تمت صناعتها في مصراتة؛ والمتمثلة في نظم مرتجلة تشمل مجموعة من المعدات المبتكرة كقاذفات صواريخ (Grad) المصغرة ومنصات صواريخ جو – أرض الخاصة بطائرات الهليكوبتر المثبتة على مركبات النقل الصغيرة.

التنظيم الداخلي

تخضع مخازن الأسلحة في مصراتة إما لكتائب الثوار أو الكتائب غير النظامية. وتملك كتائب الثوار الغالبية العظمى من المخازن بنسبة تتراوح ما بين ٩٢٪ و٩٧٪، فيما تسيطر الجماعات غير النظامية[٧٣] على قدر يسير منها. غير أن قيادة كتائب الثوار والكتائب غير النظامية تسيطر بشكل محكم على عمل الأسلحة الخفيفة والتقليدية[٧٤]. وبالإضافة إلى الأسلحة والذخائر التي تسيطر عليها الكتائب، يملك كل واحد من أعضاء الكتائب، دون استثناء تقريبا، بندقية هجومية واحدة على الأقل.

ونظرا لحظر حمل البنادق الهجومية الذي يلتزم به المقاتلون، يتم الاحتفاظ بالبنادق في المنازل بشكل عام.[٧٥] وتبين المقابلات أن العديد من المدنيين من أهالي مصراتة ممن لم يلتحقوا بالكتائب قد قاموا بشراء الأسلحة لأغراض الحماية الشخصية عند نشوب القتال. ونتيجة لذلك، يقدر أن لدى كل أسرة في مصراتة بندقية هجومية واحدة على الأقل؛ بصرف النظر عن علاقتها بالكتائب.

وقد أفتى الأئمة في ليبيا في يناير/ كانون الثاني ٢٠١٢ بحرمة بيع الأسلحة الصغيرة والخفيفة[٧٦]، غير أن مدى تأثير هذا التحريم في الحد من هذه الممارسة ليس معروفا؛ إلا أنه دفع الناس إلى المتاجرة بالأسلحة سرا. وتشير الروايات إلى تزايد صعوبة شراء الأسلحة منذ ذلك الحين؛ وهو ما يؤيده زيادة ثمن البنادق الهجومية.[٧٧] وما تزال الدلائل على قيام الكتائب ببيع الأسلحة إلى الجماعات خارج ليبيا على نطاق واسع محدودة (UNSC, 2012a, pp. 26-28).

زيارات المعاينة

سعيا للمساعدة على توثيق التدابير الرقابية التي تفرضها كتائب الثوار على أسلحتها، اتفق كبار القادة العسكريين في مصراتة على السماح بإجراء زيارات معاينة لمخازن الأسلحة التي تحتفظ بها ست من الكتائب. وقد أجريت الزيارات الست في الفترة من ١٥ وحتى ٢٢ مارس/ آذار ٢٠١٢. وقد تم اختيار مواقع المعاينة على نحو عشوائي من بين الكتائب البالغ عددها (٢٣٦) كتيبة المسجلة لدى اتحاد ثوار مصراتة (MUR). وقد أجريت عمليات المعاينة بعد الاختيار العشوائي مباشرة كي لا يتسنى للكتائب الوقت اللازم للاستعداد.[٧٨] وقد استخدمت طريقة العينات الطبقية لضمان زيارة الكتائب على اختلاف أحجامها؛ وهو ما أتاح إجراء تقييم أولي للافتراض القائل بأن الكتائب الأكبر حجما قد وضعت مزيدا من التدابير الرقابية الرسمية على أسلحتها.

ولقياس ما إذا كانت الكتائب غير النظامية تعمل بشكل يختلف عن كتائب الثوار، أجريت مقابلة مع أحد قادة كتيبة السويحلي الشهيرة في مصراتة. وقد أجريت المقابلة في مقر الكتيبة عند المدخل الغربي لمدينة مصراتة في ٢٨ مارس/ آذار ٢٠١٢.

نتائج المعاينة

كانت الرقابة المفروضة على الأسلحة الخفيفة والتقليدية متماثلة بوجه عام على مستوى الكتائب المختلفة. إلا أنه لوحظ وجود تباين في مقدار إضفاء الصبغة الرسمية على الإجراءات. فمن بين كتائب الثوار الست، وضعت الكتائب الأكبر حجما آليات رقابية أكثر تعقيدا كاستمارات التوقيع على إخراج الأسلحة. إلا أن هنالك تباينا كذلك بين الكتائب الكبرى ذاتها.

وكانت إحدى الكتائب ذات الحجم المتوسط بصدد نقل أسلحتها الخفيفة والتقليدية إلى مرفق مركزي يديره درع ليبيا.[٧٩] وكانت تلك واحدة من بين ١٥ كتيبة من كتائب الثوار المقرر مشاركتها في عملية وضع الأسلحة الخفيفة والتقليدية تحت إدارة مركزية في مارس/ آذار ٢٠١٢ [٨٠]. وقد بين كبار قادة الكتائب أثناء الزيارات الست أن من المحددات الرئيسية لعدد المجموعات المشاركة في عملية التسليم مدى توفر العدد الكافي من مرافق التخزين.

وقد أفاد ممثلو كل كتيبة من الكتائب بوضع حراسة أمنية مسلحة على مدار الساعة لجميع مخازن الأسلحة. ولم تتمكن سوى الكتائب الكبرى الثلاث من تقديم الوثائق التي تبين جداول المهمات التي يرجع تاريخها إلى ثلاثة أشهر سابقة، وتضمن سجل المهمات الخاص بكتيبتين منها استمارة توقيع على إخراج الأسلحة يتم استخدامها عند تولي المهمات. وبينت الكتائب الأصغر حجما مناوبة حرس المخازن بشكل دائم إلا أنها لم تحتفظ بسجلات خطية لذلك، وقد استخدمت أحدى تلك الكتائب لوح كتابة لتسجيل مهمات الحراسة الأسبوعية. وكان هنالك ما لا يقل عن أربعة حراس مسلحين مناوبين أثناء الزيارات الست جميعها، كما كان هنالك في جميع الحالات ما لا يقل عن اثني عشر فردا من أفراد الكتائب غير المسلحين متواجدين في المرفق؛ إذا كان مقر الكتيبة دائما يمثل مركزا اجتماعيا لها.

وباستثناء وحيد، فقد كانت جميع مرافق التخزين أثناء زيارات المعاينة الست مؤمنة بالأقفال (كالأقفال ذات المفاتيح). وكانت مرافق التخزين إما حاويات شحن أو مستودعات تجارية. وكان لدى كل كتيبة شخص معين مسؤول عن الإشراف على المرافق وهو الشخص الوحيد الذي يملك مفاتيح الأقفال. وقد تم تأخير التفتيش في حالتين من الحالات إذا كان على فريق المعاينة انتظار وصول من يحمل المفاتيح.

أما الكتيبة الوحيدة التي لم تؤمن جميع المواد فقد كان لديها مستودع قيد الإنشاء. وبينما كانت بقية وحدات التخزين الخاصة بالكتيبة مقفلة، فقد كانت المواد المخزنة في المستودع قيد الإنشاء مكدسة قرب الجدار الخارجي للمرفق. وقد بين قائد الكتيبة أن المبنى قيد الترميم لتخزين ذخائر الأسلحة التقليدية (كصواريخ Grad وصواريخ أرض – جو)، وأن المواد تخزن بجانب المستودع إلى حين الانتهاء من أعمال الترميم. ولم تكن معظم المرافق تستخدم بشكل منتظم، وكان بعض الأبواب مغلقا بفعل الصدأ في حين كان بعضها الآخر يقبع خلف أكوام من التراب.

وفي إحدى زيارات المعاينة تعذر العثور على مفاتيح أحد الأقفال فتم خلع القفل. ورغم أن هذه العملية قد استغرقت بعض الوقت، فإنها تبين أن حراسة هذه الأسلحة تعتمد على قدرة قيادة الكتيبة على مراقبة المخازن. وقد استمر هذا النمط إلى اليوم، إلا أن القادة أفادوا مرات عدة أثناء زيارات المعاينة أن مواصلة فرض الرقابة على المخازن أصبح يشكل عبئا عليهم وأنهم يفضلون وضعها تحت الإدارة المركزية الخاضعة لسلطة المجلس العسكري في مصراتة (MMC) أو وزارة الداخلية.

ولا بد لكل كتيبة من الكتائب الست من الحصول على تفويض من قادة الكتائب لاستخدام المركبات المزودة بالبنادق الآلية. وقد قدمت جميع هذه الكتائب تفويضا خطيا صادرا عن المجلس العسكري في مصراتة (MMC) يسمح بنشر هذه المركبات.

أما بالنسبة للكتائب الكبرى الثلاث، فقد أرفق بتلك الوثائق وثائق تخطيط داخلي تكلف الوحدات الفرعية في الكتائب بمهمات محددة. وغالبا ما تضمنت تلك الوثائق أسماء المقاتلين الأفراد المعينين لكل مجموعة ومهمة.

وقد بين قادة الكتائب ومدراء المخازن أن ترتيبات التخزين والرقابة الحالية وضعت بعد انتهاء القتال. إلا أنهم أضافوا أن ضبط مخازن الذخيرة والأسلحة بدأ مع ظهور الكتائب في شهر مارس/ آذار ٢٠١١. وكمثال على ذلك، فقد كان لدى كل من الكتائب الست شخص معين لجلب الأسلحة والذخيرة منذ شهر أبريل/ نيسان ٢٠١١. وبالإضافة إلى مراقبة مستويات الذخيرة، فقد أشرف أولئك الأشخاص على عمليات الشراء من بنغازي أو مخصصات الكتائب من الشحنات التي يجلبها المجلس العسكري في مصراتة (MMC).

الرقابة على الأسلحة الصغيرة والخفيفة

تباينت مستويات الرقابة التي فرضها قادة الكتائب على الأسلحة الصغيرة التي بحوزة المقاتلين الأفراد. وقد قامت اثنتان من الكتائب الكبرى بتسجيل الأسلحة التي بحوزة أعضائها بما في ذلك أرقامها المتسلسلة وأنواعها. وتقتصر هذه السجلات على الأسلحة التي يتم الحصول عليها من الكتيبة أثناء النزاع. أما الأسلحة التي يحصل عليها المقاتلون الأفراد إما من خلال الشراء الخاص أو أثناء القتال، فتعد خارج سلطة قادة الكتائب. وقد أبرز قادة الكتائب الوثائق الخاصة بعملية التسجيل (أنظر الشكل ٦).

ولم تفرض سوى كتيبة واحدة على أعضائها تخزين أسلحتهم في مرافق الكتيبة. ولم يكن باستطاعة أعضاء الكتيبة الوصول إلى أسلحتهم إلا إذا تلقى مدير المرفق موافقة شفهية من قائد العضو المعني. وقد

أفاد قائد الكتيبة قائلا «لقد انتهت الحرب ولم يعد هنالك ما يدعو إلى امتلاك الأسلحة. وإذا احتاج أحد ما إلى سلاحه فعليه أن يوضح لي السبب!». إلا أن هذه المستوى من الرقابة كان يمثل الاستثناء.

وقد قام فريق البحث بزيارة مرافق تخزين الأسلحة الخفيفة للتحقق من الإجراءات التي ذكرها القادة. وكانت الأسلحة الصغيرة مخزنة في حاويات شحن مقفلة في المجمع. أما الأسلحة الصغيرة التي اشتراها الأفراد أو استولوا عليها فكانت مخزنة في موقع منفصل. وقد وضع على كل سلاح ملصق يبين وصف السلاح بما في ذلك رقمه المتسلسل ومالكه. وقد وضع هذا النظام كي يتم تعويض الأفراد عن الأسلحة التي اشتروها في حال قيام الحكومة بتطبيق برنامج لإعادة شراء الأسلحة. ويبن الشكل (٦) مثالا على نظام الملصقات.

وقد وضعت إجراءات تفصيلية في الكتائب الثلاث لاستخدام الأسلحة الصغيرة والمتوسطة في العمليات العسكرية المصرح بها. وقد شمل ذلك توثيقا خطيا لجميع طلبات المجلس العسكري خلال الفترة التي ترجع إلى شهر ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١١، كخطط الانتشار والتعهدات الموقعة من قبل كل عضو في الكتيبة بخصوص الاستخدام الصحيح للأسلحة الصغيرة (أنظر الشكل ٢). وقد اشتمل نموذج

الشكل ٦: البنادق الهجومية التي تحمل ملصقات فردية باسم عضو الكتيبة

مجاملة من قادة الكتائب، مصراتة ٢٤ مارس/ آذار ٢٠١٢

التصريح الذي تستخدمه الكتائب الكبرى الثلاث على لغة مشابهة. وقد بين أحد ممثلي اتحاد ثوار مصراتة (MUR) أن المجلس العسكري في مصراتة (MMC) قام بتوزيع عينات سعيا لإضفاء الصبغة الرسمية على التدابير الرقابية المفروضة على الأسلحة.[٨٢]

ولم يكن لدى الكتائب الصغرى الثلاث سجلات خطية للأسلحة المخصصة لكل فرد من أفرادها. وكان لدى اثنتين منها قوائم تفصيلية للأسلحة التي تسيطر عليها الكتيبة (كعدد قاذفات من نوع RPG والبنادق الهجومية). وقد بين ممثلو الكتائب الثلاث أنه نظرا لصغر حجم المجموعة – فعدد أعضائها يقل عن ٣٠ – فقد كان كل شخص مسؤولا عن أسلحته.

وقد أشار جميع قادة الكتائب إلى أن الأسلحة الصغيرة كانت أثناء القتال مسؤولية المقاتلين الأفراد، وأن الأسلحة الخفيفة كانت مسؤولية القادة المحليين الذين يفوضون فريقا معينا يضم ما بين ثلاثة إلى خمسة مقاتلين بتشغيل مركبات محددة وصيانتها. أما بالنسبة للكتائب الأكبر حجما، فكان الحصول على الذخيرة منوطا بلجنة تنفيذية تتولى إدارة الجوانب اللوجستية للمجموعة، وكانت الكتائب الصغيرة تكلف شخصا محددا بهذه المهمة في العادة.

التحديات المستقبلية

حدد قادة الكتائب مجموعة من التحديات الحالية والمحتملة في مجال مراقبة الأسلحة. ويتمثل التحديان الأكثر إلحاحا في ما يلي: (أ) إنشاء مرافق تخزين آمنة للمخزون الحالي و(ب) تعزيز التدابير الرقابية الحالية.

وفيما يتصل بهذه النقاط، عبر عدد من قادة الكتائب عن مخاوفهم بخصوص غياب مرافق التخزين على المدى الطويل لمخزون الأسلحة. وكما أشرنا أعلاه، فقد كان قيام ١٥ كتيبة بنقل الأسلحة الخفيفة والتقليدية إلى مرفق مركزي يديره درع ليبيا والمجلس العسكري في مصراتة (MMC) محدودا بمدى توفر المساحات الكافية من المستودعات. وقد أشار القادة إلى أن مرافق التخزين غير الموحدة تشكل خطرا كبيرا على أعضاء الكتيبة والمجتمعات القريبة على المديين المتوسط والبعيد. ورغم التقدم الحاصل، فإن حجم مساحة المستودعات اللازمة لتخزين المخزون بشكل آمن يشكل تحديا صعبا.

وعند كتابة هذا التقرير، كانت كتائب الثوار ما تزال متماسكة وقادتها يتمتعون باحترام أعضائها. وسيعاني هذا الوضع من التدهور بمرور الوقت حين يعود أعضاء الكتائب إلى حياتهم العادية وتنقسم

الجماعة إلى مجموعات أصغر، وهو ما تنطبق بشكل خاص على الكتائب الأصغر حجما التي يتسم تنظيمها بدرجة أقل من الصبغة الرسمية.

ونتيجة لذلك، فمن الضروري دعم دمج كتائب الثوار في المجالس العسكرية المحلية واتحادات الثوار. كما أن من شأن عملية الدمج الفعالة إن تحد من عدد الكتائب الخارجة عن سيطرة المجلس العسكري في مصراتة (MMC) وتزيد من عزل الكتائب غير النظامية. ونظرا لكمية مخزون الأسلحة الصغيرة والخفيفة، فمن شأن مجرد التغير البسيط في النسبة المئوية للكتائب غير الخاضعة للتنظيم أن يكون له أثر كبير على المشهد الأمني. ومن شأن المزيد من دمج كتائب الثوار أن يسمح بالبدء ببرنامج لتسجيل جميع الأسلحة التي يحتفظ بها أعضاء الكتائب بشكل خاص.

وقد أبدى كبار قادة الكتائب عن عدم ارتياحهم الكبير بخصوص كمية الأسلحة الهجومية في المجتمع، إلا أن الوضع السياسي الحالي يحد من قدرتهم على طلب تسليم الأسلحة. ومما يزيد الوضع تعقيدا الإشاعات عن برنامج الحكومة لإعادة شراء الأسلحة؛ وهو ما يشجع الأفراد على التمسك ببنادقهم. ومع ذلك، وإلى أن تزيد الثقة في الحكومة والجيش الوطني، فمن المستبعد أن تتغير ملكية الأسلحة الصغيرة. وقد شكلت الانتخابات الناجحة في /يوليو تموز ٢٠١٢ خطوة كبيرة نحو إنشاء حكومة مكلفة بالإصلاح. إلا أن إصلاح القطاع الأمني سيشكل اختبارا مهما لهذا الكيان الناشئ.

الخلاصة

ما زالت الطبيعة المجزأة واللامركزية للثورة تحكم البيئة الأمنية المتغيرة. وفي هذا السياق، فلا بد من التمييز بين الجماعات المسلحة غير الحكومية كي تكون السياسة الدولية الخاصة بالتحول في ليبيا فعالة. ورغم أهمية العوامل المحركة الوطنية كإصلاح وزارة الدفاع والجيش الوطني لمساعي التفكيك على المدى البعيد، فإن المبادرات الأمنية المحلية تطغى على السياسة الوطنية.

ويتألف درع ليبيا، وهو جيش لم ينل الصفة الرسمية بعد، من مقاتلي الكتائب السابقين. وتتبع هذه القوة لقائد الجيش الوطني اللواء يوسف المنقوش. ويأتي هذا الخيار من قبل قادة الكتائب متماشيا مع التوجه الأوسع للاندماج في السلطات المحلية مؤدية بذلك دورا أمنيا شبه حكومي. وفي السياق ذاته، يتم تجنيد الأعضاء السابقين في كتائب الثوار ضمن قوى الأمن التابعة لوزارة الداخلية – اللجنة الأمنية العليا. وباعتبارها جزءا من وزارة الداخلية، فقد واصلت هذه القوة التعاون الوثيق مع اتحاد ثوار مصراتة (MUR) والمجلس العسكري في مصراتة (MMC). ومن الأمثلة على هذا التعاون وضع الخطة الأمنية للانتخابات المحلية وتنفيذها.

وقد سجل في مصراتة ٢٣٦ كتيبة من كتائب الثوار لدى اتحاد ثوار مصراتة (MUR) تضم قرابة ٤٠,٠٠٠ عضو. وبالمقابل، فعدد الكتائب غير النظامية قليل نسبيا – يتراوح ما بين ست إلى ثماني كتائب – وعدد المليشيات أقل من ذلك. ونسب المجموعات من حيث الأنواع مماثلة بما هو في المدن الأخرى مثل زليتن التي بدأ القتال فيها في المراحل المبكرة من الثورة. ولا توجد في مصراتة كتائب ما بعد الثورة إذ أن مثل هذه الكتائب لم تظهر إلا في المدن التي لم تشهد قتالا متواصلا أثناء الانتفاضة.

ويقدر هذا التقرير أن كتائب الثوار تسيطر على نسبة تتراوح بين ٧٥٪ و٨٥٪ من جميع المقاتلين والأسلحة في ليبيا؛ وتزداد هذه النسبة في مصراتة. واستنادا إلى التفتيش على مرافق تخزين الأسلحة في مصراتة، فقد استنتج هذا التقرير أن هنالك تدابير رقابية كبيرة على الأسلحة الخفيفة والتقليدية تفرضها كتائب الثوار والكتائب غير النظامية، غير أن المدنيين والقادة العسكريين ينوهون إلى المخاطر الأمنية المتعلقة بعدم كفاية مرافق تخزين الأسلحة والذخيرة، مشددين على الحاجة إلى المزيد من الدعم الفني.

إن التدابير الرقابية المفروضة على الأسلحة الصغيرة تختلف اختلافا واضحا عن تلك المفروضة على الأسلحة الخفيفة والتقليدية. ورغم أن القليل من الكتائب تفرض التخزين المركزي للأسلحة الصغيرة، فإن الغالبية العظمى منها تنيط هذه المسؤولية بالأعضاء الأفراد. ورغم ذلك، فقد تم احترام حظر حمل البنادق الهجومية في مصراتة، مما يبرز سلطة المجتمع المحلي على أعضاء الكتائب. ورغم تعهد الحكومة بتخصيص ٨ مليارات دولار أمريكي لبرامج التفكيك، فإن حالات التأخر في التنفيذ تثير السخط بين المقاتلين مضعفة التزامهم بالمشاركة في العملية الانتقالية واستعدادهم لاتباع القيادة المدنية والعسكرية المحلية (Al-Shaheibi, 2012). وإلى أن تحل الحكومة المنتخبة حديثا النزاعات حول الصلاحيات بين لجنة شؤون المحاربين التي أنشئت حديثا ووزارة الداخلية ووزارة الدفاع، فمن المستبعد أن يتغير الوضع.

لم يكن هدف الثورة كما عبر عنه رجالها ونساؤها مجرد التخلص من نظام وإنما إنشاء أمة يخضع قادتها للمحاسبة والتنمية الاقتصادية والحرية الفردية. إلا أن المخاوف الأمنية تواصل هيمنتها على المشهد السياسي في ليبيا. ولا بد من فهم المسار والأهداف والقدرات الخاصة بالجماعات المسلحة غير الحكومية لمعرفة المجموعات التي ستواصل تهديد الاستقرار والمجموعات التي تلعب دورا فاعلا في تأمين مستقبل البلاد.

الملاحظات الهامشية

١. في ليبيا، كتائب (ومفردها كتيبة) هو مسمى يطلق على وحدات جيش القذافي التي يترأسها عقيد. وخلال القتال، صاغت القوات المناوئة للقذافي هذا المصطلح لتصف أي مجموعة من المتمردين، بغض النظر عن حجم المجموعة. في التقارير الصادرة عن الحرب باللغة الانجليزية، يتم عموما استخدام مصطلح brigade(s).

٢. مقابلة المؤلف مع قائد كتيبة المرسير، مصراتة، ٢٩ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١١.

٣. ينعكس هذا المسار التطوري في متناطق أخرى مثل الزنتان (مقابلة المؤلف مع مخبر قريب من المجلس العسكري في الزنتان، طرابلس، ١٨ مارس/ آذار ٢٠١٢).

٤. يظهر المقاتلون درجات مختلفة من الخبرة القتالية، حتى ضمن الوحدة القتالية. وتم إبراز هذه النقطة بشكل متكرر في مقابلات المؤلف مع قادة الكتائب في بنغازي ومصراتة والزنتان.

٥. يستخدم هذا التقرير مصطلح «الوحدة القتالية» و«الجماعة المسلحة» بشكل تبادلي.

٦. انظر مجموعة الأزمات الدولية (٢٠١٢).

٧. تشكل اتحاد ثوار مصراتة (MUR) بعد الحرب كجمعية للمحاربين القدامى جامعا جميع الكتائب القتالية وقادتها تحت مظلة واحدة. وتتداخل قيادة اتحاد ثوار مصراتة (MUR) مع حركة الثوار في مصراتة. وبرز اتحاد ثوار مصراتة (MUR) كصوت للقوار وهو جزء من جهات الرئيسية لاتخاذ القرارات الأمنية المحلية.

٨. تتبع تعريفات الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة المستخدمة في هذا التقرير بشكل واسع الإرشادات الواردة في تفرير لجنة الخبراء الحكوميين حول الأسلحة الصغيرة في عام ١٩٩٧ (الأمم المتحدة، ١٩٩٧). وتشمل الأسلحة الصغيرة المسدسات الدوارة والمسدسات ذاتية التلقيم والبنادق والبنادق القصيرة والبنادق الهجومية والرشاشات الصغيرة والرشاشات الخفيفة. وتشمل الأسلحة الخفيفة الرشاشات الثقيلة وقاذفات القنابل اليدوية والمثبتة على البنادق ومضادات الطائرات والدبابات المتنقلة وأنظمة قاذفات الصواريخ المضادة للطائرات والدبابات ومدافع الهاون. ويلقي هذا التقرير الضوء على الأسلحة الأكبر مثل قطع مضادات الطائرات من عيار ٣٣ ملم وقطع المدفعية.

٩. مقابلات المؤلف مع قائدة الكتائب والمجلس العسكري في مصراتة (MMC)، مصراتة، يوليو/ تموز – نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١١.

١٠. في أوائل مارس/ آذار ٢٠١١، تم تأسيس اللجان المدنية لإدارة المدينة، بما في ذلك موارد الكهرباء والماء. وأصبح اللجان أكثر تنظيما خلال الشهر التالي. وبعد الإعلان عن المجلس الوطني الانتقالي، تبنت اللجنة المدنية المحلية نفس المسمى. وكان هذا الإعلان تعبيرا عن التضامن غير انه لم يعكس الروابط التنظيمية. غير أن هذا التقرير يميز بين المجلس الوطني الانتقالي في مصراتة (المجلس الوطني الانتقالي NTC المحلي) والمجلس الوطني الانتقالي. وقاد خليفة الزواوي المجلس الوطني الانتقالي NTC المحلي من مارس/ آذار ٢٠١١ وحتى الانتخابات المحلية التي أجريت في فبراير/ شباط ٢٠١٢.

١١. مقابلات المؤلف مع أكثر من ٢٠ من كبار أعضاء الكتائب والمجلس العسكري في مصراتة (MMC)، مصراتة، مايو/ أيار ٢٠١١ وحتى مارس/ آذار ٢٠١٢.

١٢. توحي مقابلات المؤلف مع كبار المسؤولين العسكريين في مصراتة أن هناك فقط ميليشيا أو اثنتين فقط تعملان في مصراتة. وتم تسجيل الكتائب غير النظامية لدى المجلس العسكري في مصراتة (MMC) خلال الحرب وهي مشمولة في العدد الإجمالي للكتائب والبلاغ ٢٣٦ كتيبة.

١٣. ترتبط التقديرات المتعلقة بالقوة والممتلكات في ورقة العمل هذه بالوضع في مارس/ آذار ٢٠١٢ وقد تم احتسابها بناء على مقابلات المؤلف مع القادة العسكريين في أنحاء الدولة. وتشمل التقديرات أفراد الكتائب العاملين في درع ليبيا لكنها تستثني جنود الجيش الوطني واسلحتهم حيث أنهم، وفقا لتعريفهم، تابعون للدولة.

١٤. مقابلات المؤلف مع مقاتلي المحاور الأمامية، مصراتة، يوليو/ تموز – أغسطس/ آب ٢٠١١.

١٥. مقابلات المؤلف مع قادة اتحاد ثوار مصراتة (MUR)، أكتوبر/ تشرين الأول – نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠١١.
١٦. سجلات اتحاد ثوار مصراتة (MUR) غير المنشورة لتسجيل الكتائب في ١٨ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١١.
١٧. مقابلات المؤلف مع أفراد ٢١ كتيبة مختلفة، مصراتة، يوليو/ تموز ٢٠١١ – مارس/ آذار ٢٠١٢.
١٨. مقابلات المؤلف مع قادة الكتائب، مصراتة، أكتوبر / تشرين الأول – نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠١١.
١٩. مقابلات المؤلف مع قادة المجموعات النسائية التي تقوم بتأمين وإعداد الوجبات للكتائب، مصراتة، ١٥ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١١.
٢٠. مقابلات المؤلف مع قادة الكتائب واللجان التنفيذية لست كتائب ظهرت خلال المراحل الأولى من الحرب، مصراتة، يوليو/ تموز – ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١١.
٢١. مقابلات المؤلف مع المدنيين، مصراتة، يوليو/ تموز ٢٠١١.
٢٢. أمثلة على تسجيل المجموعات قدمها المجلس العسكري في مصراتة (MMC) وقادة الكتائب وراجعها المؤلف.
٢٣. أشار كبار القادة والمقاتلين الذين قابلهم المؤلف بشكل منتظم إلى الرحلات إلى بنغازي لشراء الذخيرة والأسلحة. وتم شراء بعض الأسلحة من قبل الكتائب وتم توفير البعض الآخر من قبل السلطات العسكرية في بنغازي بعض استيلائها على المخزونات العسكرية للقذافي في الشرق. وذكر اثنان من كبار القادة العسكريين المسؤولين عن شحنات الأسلحة شحنات من السودان (مقابلات المؤلف، مصراتة، ٢٨ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١١ و٢٩ فبراير/ شباط ٢٠١٢) وتم تأكيد هذه التقارير لاحقا من خلال التقرير النهائي للجنة الخبراء التابعة للأمم المتحدة. (مجلس الأمن الدولي، ٢٠١٢أ).
٢٤. مقابلات المؤلف مع ثلاثة من قادة الكتائب خلال ٦ زيارات تفتيشية، مصراتة ١٤– ١٦ مارس/ آذار ٢٠١٢.
٢٥. انظر القسم المتعلق بانتشار الأسلحة، أدناه.
٢٦. تقييم المؤلف بناء على الكتائب المذكورة في تقارير الأمم المتحدة السرية والبيانات العامة لمنظمات حقوق الإنسان الدولية. انظر أيضا منظمة مراقبة حقوق الإنسان (٢٠١١ أ-ج). تم إلقاء اللوم بالنسبة لتجاوزات حقوق الإنسان على المقاتلين الذين تم تجنيدهم من قبل قوات القذافي من تاورغاء. وعلى نحو أكثر تحديدا، فإن قصص الحرب في مصراتة تشمل ادعاءات بالاغتصاب وتجاوزات أخرى ارتكبها هؤلاء المقاتلون خلال الصراع. ونتيجة لذلك، فقد اعتبر اهالي مصراتة سكان تاورغاء مجتمعين مسؤولين عن هذه الأعمال. وادت هذه النظرة إلى احتجازات غير قانونية وعمليات انتقامية منتظمة ومستمرة أثناء تعقب كتائب مصراتة لمن يعتبرونهم مسؤولين عما حدث (منظمة مراقبة حقوق الإنسان، ٢٠١٢ ج).
٢٧. مقابلات المؤلف مع كبار القادة، مصراتة، مارس/ آذار ٢٠١٢.
٢٨. سجلات اتحاد ثوار مصراتة (MUR) غير المنشورة في ١٥ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١١، والتي تم تأكيدها من خلال مقابلة المؤلف مع واحد من قائدي الكتيبة، مصراتة، ١٨ مارس/ آذار ٢٠١٢.
٢٩. مقابلة المؤلف مع أحد كبار أعضاء اتحاد ثوار مصراتة (MUR) المسؤول عن تسجيل الكتائب، مصراتة، ١٩ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١١ و٥ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١١ و١٤ مارس/ آذار ٢٠١٢.
٣٠. مقابلات المؤلف مع مصادر مجهولة، طرابلس، ٢٠ مارس/ آذار ٢٠١٢.
٣١. مقابلات المؤلف مع كبار قادة اتحاد ثوار مصراتة (MUR) وقادة الكتائب، مصراتة، نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١١ ومارس/ آذار ٢٠١٢.
٣٢. مقابلة المؤلف مع قادة كتيبة كان حاضرا خلال سقوط طرابلس، مصراتة، ١٨ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٢.
٣٣. مقابلات المؤلف مع كبار قادة الكتائب والمجلس العسكري في مصراتة (MMC) واتحاد ثوار مصراتة (MUR)، مصراتة، ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١١ ومارس/ آذار ٢٠١٢.
٣٤. مقابلات المؤلف مع سكان حي السويحلي، غربي مصراتة، ٥ مارس/ آذار ٢٠١٢. وكان من تم مقابلتهم شبه منظمين وتم اختيار المشاركين بشكل عشوائي.
٣٥. مقابلات المؤلف مع سكان حي السويحلي، غربي مصراتة، ٦ مارس/ آذار ٢٠١٢.
٣٦. للفحص المفصل، انظر مجموعة الأزمات الدولية (٢٠١٢).
٣٧. يكذب الانقسام بين مؤدي ومعارض القذافي والذي وظفه العديد من الصحفيين والمحليين مدة تعقيد وتباين علاقات العديد من المجتمعات مع الحكومة السابقة. انظر مجموعة الأزمات الدولية (٢٠١٢).
٣٨. مقابلات المؤلف مع أفراد وقادة الكتائب، مصراتة وسرت، أكتوبر/ تشرين الأول.

٣٩. مقابلات المؤلف مع كبار قادة المجلس العسكري في مصراتة (MMC) واتحاد ثوار مصراتة (MUR)، مصراتة، أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١١ – مارس/ آذار ٢٠١٢.
٤٠. مقابلات المؤلف مع كبار قادة المجلس العسكري في مصراتة (MMC)، مصراتة، ١٥ مارس/ آذار ٢٠١٢.
٤١. بالنسبة للأرقام والأعداد التي تقل عن ٥ شهود، تم توفير المصادر في الملاحظات الختامية.
٤٢. مقابلة المؤلف مع مشارك في احتجاج ٢٠ فبراير/ شباط ٢٠١١، مصراتة، ٢٧ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١١.
٤٣. مقابلة المؤلف مع مقاتل من كتيبة شلقم، ١٥ أغسطس/ آب ٢٠١١.
٤٤. كان هناك احتجاجات صغيرة في مصراتة قبل هذا التاريخ، غير أنها لم تنجح في التحفيز على احتجاجات اكبر.
٤٥. مقابلة المؤلف مشارك في مظاهرة ١٩ فبراير/ شباط ٢٠١١، مصراتة، ٢١ أغسطس/ آب ٢٠١١، مصراتة.
٤٦. يعتبر هذا الرقم متوسط مستندا إلى مقابلات المؤلف مع المحتجين والموظفين الطبيين، مصراتة، يوليو/ تموز واغسطس/ آب ٢٠١١.
٤٧. تختلف الشهادات حول عدد المشاركين في الأعمال ما بعد الجنازة. ويتراوح العدد ما بين ١٠,٠٠٠ إلى ٤٠,٠٠٠ محتج. مقابلات المؤلف، مصراتة، يوليو/ تموز – ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١١.
٤٨. مقابلة المؤلف مشارك في مظاهرة ٢٠ فبراير/ شباط ٢٠١١، مصراتة، ٢٠ أغسطس/ آب ٢٠١١.
٤٩. مقابلة المؤلف مشاركين في مظاهرة ٢٠ فبراير/ شباط ٢٠١١، مصراتة، ٢٠ أغسطس/ آب ٢٠١١.
٥٠. مقابلة المؤلف مع المتحدث باسم المجلس العسكري في مصراتة (MMC)، مصراتة، ٣ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١١.
٥١. مقابلة المؤلف مع قائد لإحدى قوات الثوار بعد الحرب، مصراتة، ١١ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١١.
٥٢. مقابلات المؤلف مع ٤ شهود فيما يتعلق بأحداث المحكمة في ٦ مارس/ آذار ٢٠١١، مصراتة، يوليو/ تموز – ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١١.
٥٣. مقابلة المؤلف مع قائدة كتيبة المرسير، مصراتة، ٢٠ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١١.
٥٤. مقابلة المؤلف مع قائدة كتيبة، مصراتة، ١٨ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١١.
٥٥. سجلات تسجيل اتحاد ثوار مصراتة (MUR) غير المنشورة في ١٥ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١١.
٥٦. تحليل المؤلف بناء على عينات عشوائية لنسبة المقاتلين إلى موظفي الإسناد في ١٥ كتيبة باستخدام طريقة عينات طبقية لأخذ أحجام المجموعات المختلفة بعين الاعتبار.
٥٧. سجلات تسجيل اتحاد ثوار مصراتة (MUR) غير المنشورة في ١٥ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١١.
٥٨. مقابلات المؤلف مع أعضاء ٩ كتائب مختلفة يقل عددها عن ١٥٠ عضوا، مصراتة، يوليو/ تموز ٢٠١١ إلى مارس/ آذار ٢٠١٢.
٥٩. مقابلة المؤلف مع قادة المحور الغربي والمقاتلين المختلفين من عشرات الكتائب، الدفنية ومصراتة، أغسطس/ آب – ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١١.
٦٠. مقابلات المؤلف مع المشاركين في المعارك الأولى مع قوات القذافي، مصراتة، يوليو/ تموز – ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١١.
٦١. مقابلة المؤلف مع عضو المجلس العسكري في مصراتة (MMC) الذي شارك في شحنات الأسلحة الأولية من بنغازي، مصراتة، ١٨ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١١.
٦٢. مقابلات المؤلف مع قادة الكتائب واتحاد ثوار مصراتة (MUR) والمجلس العسكري في مصراتة (MMC)، مصراتة، مارس/ آذار ٢٠١٢.
٦٣. مقابلات المؤلف مع قادة الكتائب وكبار قيادات المجلس العسكري في مصراتة (MMC)، مصراتة، ١٨– ٢٤ مارس/ آذار ٢٠١٢. نظرا لعدم عشوائية العينة، فإن التقديرات سردية.
٦٤. مقابلات المؤلف مع المدنيين الذين اشتروا بنادق للحماية وليس للقتال، مصراتة، ٢٩ يوليو/ تموز ٢٠١١ و٦ أغسطس/ آب ٢٠١١.
٦٥. مقابلات وملاحظات المؤلف، مصراتة، يوليو/ تموز وحتى أغسطس/ آب ٢٠١١.
٦٦. مقابلة المؤلف مع أحد كبار قادة المجلس العسكري في مصراتة (MMC) والمسؤول عن شحنات الأسلحة، مصراتة، ٢٢ مارس/ آذار ٢٠١٢.
٦٧. مقابلات المؤلف وملاحظاه التشاركية حول المحور الغربي، يوليو/ تموز ٢٠١١ – أغسطس/ اب ٢٠١١.
٦٨. مقابلات المؤلف مع أفراد وقادة الكتائب، مضاف إليها ملاحظات تشاركية، طرابلس ومصراتة، أغسطس/ اب – سبتمبر/ ايلول ٢٠١١.

٦٩. تعتبر التقديرات التي قدمها القادة في نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١١ فيما يتعلق بالوضع في يونيو/ حزيران ٢٠١١ دقيقة نسبيا. وهي توحي بأن كل عضو كتيبة مسلح كان يحمل سلاحا واحدا، بإجمالي تقريبي يصل إلى ٣٠,٠٠٠ وحدة. وتوحي تقديرات رئيس اتحاد ثوار مصراتة (MUR) وكتائب الثوار أن الكميات، بعد سقوط طراباس، زادت ضعفي أو ثلاث أضعاف هذا العدد. ويستخدم هذ التقرير تقديرات أكثر تحفظا. وفي هذا السياق، من المهم التمييز بين الكمية الإجمالية للأسلحة الصغيرة في مخازن كتيبة مصراتة والعدد الفعلي للأسلحة المتداولة. مقابلات المؤلف مع التركيز على مجموعة من كبار القادة، مصراتة،/ ١٨ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١١.

٧٠. مقابلة المؤلف مع واحد من أوائل المقاتلين في شارع طرابلس، مصراتة، ٢٣ أغسطس/ آب ٢٠١١.

٧١. مقابلات المؤلف مع كبار قادة الكتائب، مصراتة، ١٨ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١١.

٧٢. مقابلات المؤلف مع كبار قادة الكتائب واتحاد ثوار مصراتة (MUR) والمجلس العسكري في مصراتة (MMC)، مصراتة، ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١١ وحتى مارس/ آذار ٢٠١٢.

٧٣. تستند هذه الأرقام إلى تقدير بأن ٦ إلى ٩ كتائب غير نظامية تعمل في مصراتة. وهي تفترض أن نسبة الأسلحة التي تسيطر عليها هذه الجماعات تتناسب مع إجمالي عدد افرادها. وبالتالي تسيطر «الكتائب الضخمة» على حصة ضخمة من الأسلحة.

٧٤. يستند تقييم المؤلف إلى ٦ زيارات تفتيشية إلى مخازن الكتائب ومقابلات مع قادة الكتائب، بما في ذلك الكتائب غير النظامية، مصراتة، مارس/ آذار ٢٠١٢.

٧٥. ملاحظات المؤلف، مصراتة، نوفمبر/ تشرين الأول ٢٠١١ إلى مارس/ آذار ٢٠١٢.

٧٦. مقابلات المؤلف مع المدنيين وأفراد الكتائب، مصراتة، مارس/ آذار ٢٠١١.

٧٧. مقابلات المؤلف مع المدنيين الذين اشتروا بنادق هجومية، مصراتة، مارس/ آذار ٢٠١١.

٧٨. تم عمل العينات الطبقية من خلال وضع ٣ قوائم منفصلة بالكتائب بناء على حجم العضوية. > ٧٥٠ و٢٥٠– ٧٥٠ و<٢٥٠. وتم إعطاء كل كتيبة رقما مميزا، وتم عمل عينات عشوائية لكل قائمة من خلال موزع عشوائي عبر الانترنت (www.randomizer.org) وفقا للمعايير التالية: واحد من قائمة > ٧٥٠، واثنين من قائمة ٢٥٠– ٧٥٠، وثلاثة من قائمة <٢٥٠. وتم عمل الاختيارات الستة في ١٤ مارس/ آذار ٢٠١٢. وتم الكشف عن الاختيارات واحدا تلو الأخر في صباح الزيارات المخطط لها.

٧٩. مقابلة المؤلف مع قادة الكتائب خلال التفتيش، مصراتة، ١٧ مارس/ آذار ٢٠١٢.

٨٠. مقابلة المؤلف مع القيادة العليا لكتائب الثوار أثناء التحضيرات للزيارات التفتيشية الست، مصراتة، ٢٦ مارس/ آذار ٢٠١٢.

٨١. مقابلة المؤلف مع قائدة كتيبة، مصراتة، ٢٦ مارس/ آذار ٢٠١٢.

٨٢. مقابلة المؤلف مع ممثل اتحاد ثوار مصراتة (MUR)، مصراتة، ٢٤ مارس/ آذار ٢٠١٢. لمثال تفصيلي حول كيفية مشاركة هذه الكتائب في العمليات العسكرية التي أجازها المجلس العسكري في مصراتة (MMC) واتحاد ثوار مصراتة (MUR)، انظر الإطار ١.

قائمة المراجع

AI (Amnesty International). 2012. 'Militias Threaten Hopes for New Libya.' London: AI.

Al-Shaheibi, Rami. 'Libya Government: $8b to Reintegrate Fighters.' Associated Press. 9 January.

BBC News. 2011. 'Libya Revolt: Gaddafi in Crimes against Humanity Probe.' 3 March. <http://www.bbc.co.uk/news/world-africa-12636798>

—. 2012a. 'Libyan Militia Says UK Journalists Are "Spies"'. 4 March. <http://www.bbc.co.uk/news/world-africa-17254054>

—. 2012b. 'Libya's Tribal Clashes Leave 105 Dead.' 20 June. <http://www.bbc.co.uk/news/world-africa-18529139>

—. n.d. 'Libya Revolt as It Happened: Monday.' <http://news.bbc.co.uk/2/hi/africa/9417359.stm>

Chick, Kristen. 2011. 'Libya Rebels Postpone Attack on Qaddafi Stronghold in Show of Confidence.' Christian Science Monitor. 1 September.

Chivers, C. J. 2011a. 'Hidden Workshops Add to Libyan Rebels' Arsenal.' New York Times. 3 May. <http://www.nytimes.com/2011/05/04/world/africa/04misurata.html?pagewanted=all>

—. 2011b. 'Taking Airport, Rebels in Libya Loosen Noose.' New York Times. 11 May.

CNN. 2012. 'Libyan Militias "Out of Control," Amnesty International Says.' 15 February.

DeYoung, Karen. 2012. 'Suicide Attack in Syria Makes International Action Less Likely.' Washington Post. 11 May. <http://www.washingtonpost.com/world/national-security/suicide-attack in-syria-makes-international-action-less-likely/2012/05/10/gIQA8KAmGU_story.html>

Fitzgerald, Mary. 2011. 'Islamic Militant Group Pledges Support to Anti-Gadafy Rebels.' Irish Times. 3 March.

Gatehouse, Gabriel. 2012. 'Misrata Votes for Brighter Libyan Future.' BBC News.

Gumuchian, Marie-Louise. 2012. 'Warring Militias in West Libya Vow No Let-up in Fight.' Reuters. 4 April. <http://uk.reuters.com/article/2012/04/04/uk-libya-zuwara-idUKBRE83313E20120404>

HRC (Human Rights Council). 2012. Report of the International Commission of Inquiry on Libya. A/HRC/19/68 of 2 March.

HRW (Human Rights Watch). 2011a. 'Libya: Militias Terrorizing Residents of "Loyalist" Town.'

—. 2011b. 'Libya: Cease Arbitrary Arrests, Abuse of Detainees.'

—. 2011c. 'Libya: Governments Should Demand End to Unlawful Killings.' <http://www.hrw.org/news/2011/02/20/libya-governments-should-demand-end-unlawful-killings>

Hubbard, Ben and Karin Laub. 2011. 'Tripoli Falls to Libyan Rebels.' Associated Press.

ICG (International Crisis Group). 2011. Holding Libya Together: Security Challenges after Qadhafi. Middle East/North Africa Report 115. Brussels: ICG.

—. 2012. Working Together, Separately: Communal Conflict in a Fragmented State. Middle East/North Africa Report. Brussels: ICG.

Isa, Muhammad Kabir. 2011. 'Militant Islamist Movements in Libya: The Libyan Islamic Fighting Group (LIFG).' In Muna Abdalla, ed. Interregional Challenges of Islamic Extremist Movements in North Africa. Pretoria: Institute for Security Studies, pp. 155–77.

Kirkpatrick, David. 2011. 'Qaddafi Warns of Assault on Benghazi as U.N. Vote Nears.' New York Times. <http://www.nytimes.com/2011/03/18/world/africa/18libya.html?pagewanted=all>

Lawrence, Chris. 2011. 'Libya the New Terrorist Haven?' CNN. 14 September.

Malone, Barry. 2011. 'Gaddafi Killed in Hometown, Libya Eyes Future.' Reuters. 20 October. <http://www.reuters.com/article/2011/10/20/us-libya-idUSTRE79F1FK20111020>

McGreal, Chris. 2011. 'Coalition Attacks Wreak Havoc on Ground Troops.' Guardian. 20 March. <http://www.guardian.co.uk/world/2011/mar/20/libya-air-strikes-rain-down>

NATO (North Atlantic Treaty Organization). 2011. 'NATO Takes Command in Libya Air Operations.' 31 March. <http://www.nato.int/cps/en/natolive/news_71867.htm>

Rice, Xan. 2011. 'Libyan Rebels Pay a Heavy Price for Resisting Gaddafi in Misrata.' Guardian. 21 April. <http://www.guardian.co.uk/world/2011/apr/21/libyan-rebels-heavy-price-misrata>

Robertson, Nic, Paul Cruickshank, and Jomana Karadsheh. 2012. 'Concern Grows over Jihadist Numbers in Eastern Libya.' CNN, pp. 1–2. <http://edition.cnn.com/2012/05/15/world/africa/libya-militants/index.html>, accessed 18 May 2012.

Stephen, Chris. 2011. 'Libyan Rebels' Advances near Misrata Wiped out by NATO Orders.' Guardian. <http://www.guardian.co.uk/world/2011/jun/06/libya-rebels-misrata-nato-advances-lost>

—. 2012. 'The Lesson of Bani Walid.' Foreign Policy. 28 January. <http://www.foreignpolicy.com/articles/2012/01/27/the_lesson_of_bani_walid?page=full>

UN (United Nations). 1997. Report of the Panel of Governmental Experts on Small Arms. A/52/298 of 27 August.

UNDPI (United Nations Department of Public Information). 2011. 'Security Council Approves "No-Fly Zone" over Libya, Authorizing "All Necessary Measures" to Protect Civilians, by Vote of 10 in Favour with 5 Abstentions.' New York: UNDPI. <http://www.un.org/News/Press/docs/2011/sc10200.doc.htm>

UNSC (United Nations Security Council). 2011. Resolution 1973. S/RES/1973 of 17 March.

—. 2012a. Final Report of the Panel of Experts Established Pursuant to Security Council Resolution 1973 (2011) Concerning Libya. S/2012/163 of 20 March.

—. 2012b. 'The Situation in Libya.' Briefing by Special Representative of the Secretary-General for Libya Ian Martin to the Security Council. S/PV.6768 of 10 May 2012. http://unsmil.unmissions.org/Default.aspx?tabid=5109&language=en-US#

قائمة الإصدارات

إصدارات غير دورية

1. *Re-Armament in Sierra Leone: One Year After the Lomé Peace Agreement,* by Eric Berman, December 2000
2. *Removing Small Arms from Society: A Review of Weapons Collection and Destruction Programmes*, by Sami Faltas, Glenn McDonald, and Camilla Waszink, July 2001
3. *Legal Controls on Small Arms and Light Weapons in Southeast Asia*, by Katherine Kramer (with Nonviolence International Southeast Asia), July 2001
4. *Shining a Light on Small Arms Exports: The Record of State Transparency*, by Maria Haug, Martin Langvandslien, Lora Lumpe, and Nic Marsh (with NISAT), January 2002
5. *Stray Bullets: The Impact of Small Arms Misuse in Central America*, by William Godnick, with Robert Muggah and Camilla Waszink, November 2002
6. *Politics from the Barrel of a Gun: Small Arms Proliferation and Conflict in the Republic of Georgia*, by Spyros Demetriou, November 2002
7. *Making Global Public Policy: The Case of Small Arms and Light Weapons*, by Edward Laurance and Rachel Stohl, December 2002
8. *Small Arms in the Pacific*, by Philip Alpers and Conor Twyford, March 2003
9. *Demand, Stockpiles, and Social Controls: Small Arms in Yemen*, by Derek B. Miller, May 2003
10. *Beyond the Kalashnikov: Small Arms Production, Exports, and Stockpiles in the Russian Federation*, by Maxim Pyadushkin, with Maria Haug and Anna Matveeva, August 2003
11. *In the Shadow of a Cease-fire: The Impacts of Small Arms Availability and Misuse in Sri Lanka*, by Chris Smith, October 2003
12. *Small Arms in Kyrgyzstan: Post-revolutionary Proliferation*, by S. Neil MacFarlane and Stina Torjesen, March 2007, ISBN 2-8288-0076-8, also in Kyrgyz and Russian (first printed as Kyrgyzstan: A Small Arms Anomaly in Central Asia?, by S. Neil MacFarlane and Stina Torjesen, February 2004)
13. *Small Arms and Light Weapons Production in Eastern, Central, and Southeast Europe*, by Yudit Kiss, October 2004, ISBN 2-8288-0057-1
14. *Securing Haiti's Transition: Reviewing Human Insecurity and the Prospects for Disarmament, Demobilization, and Reintegration*, by Robert Muggah, October 2005, updated, ISBN 2-8288-0066-0
15. *Silencing Guns: Local Perspectives on Small Arms and Armed Violence in Rural South Pacific Islands Communities*, edited by Emile LeBrun and Robert Muggah, June 2005, ISBN 2-8288-0064-4
16. *Behind a Veil of Secrecy: Military Small Arms and Light Weapons Production in Western Europe*, by Reinhilde Weidacher, November 2005, ISBN 2-8288-0065-2
17. *Tajikistan's Road to Stability: Reduction in Small Arms Proliferation and Remaining Challenges*, by Stina Torjesen, Christina Wille, and S. Neil MacFarlane, November 2005, ISBN 2-8288-0067-9
18. *Demanding Attention: Addressing the Dynamics of Small Arms Demand*, by David Atwood, Anne-Kathrin Glatz, and Robert Muggah, January 2006, ISBN 2-8288-0069-5 McQuinn After the Fall 65

19. *A Guide to the US Small Arms Market, Industry, and Exports*, 1998–2004, by Tamar Gabelnick, Maria Haug, and Lora Lumpe, September 2006, ISBN 2-8288-0071-7
20. *Small Arms, Armed Violence, and Insecurity in Nigeria: The Niger Delta in Perspective*, by Jennifer M. Hazen with Jonas Horner, December 2007, 2-8288-0090-3
21. *Crisis in Karamoja: Armed Violence and the Failure of Disarmament in Uganda's Most Deprived Region*, by James Bevan, June 2008, ISBN 2-8288-0094-6
22. *Blowback: Kenya's Illicit Ammunition Problem in Turkana North District*, by James Bevan, June 2008, ISBN 2-8288-0098-9
23. *Gangs of Central America: Causes, Costs, and Interventions*, by Dennis Rodgers, Robert Muggah, and Chris Stevenson, May 2009, ISBN 978-2-940415-13-7
24. *Arms in and around Mauritania: National and Regional Security Implications*, by Stéphanie Pézard with Anne-Kathrin Glatz, June 2010, ISBN 978-2-940415-35-9 (also available in French)
25. *Transparency Counts: Assessing State Reporting on Small Arms Transfers*, 2001–08, by Jasna Lazarevic, June 2010, ISBN 978-2-940415-34-2
26. *Confronting the Don: The Political Economy of Gang Violence in Jamaica*, by Glaister Leslie, November 2010, ISBN 978-2-940415-38-0
27. *Safer Stockpiles: Practitioners' Experiences with Physical Security and Stockpile Management (PSSM) Assistance Programmes*, edited by Benjamin King, April 2011, ISBN 978-2-940415-54-0
28. *Analysis of National Reports: Implementation of the UN Programme of Action on Small Arms and the International Tracing Instrument in* 2009–10, by Sarah Parker, May 2011, ISBN 978-2-940415-55-7
29. *Blue Skies and Dark Clouds: Kazakhstan and Small Arms*, edited by Nicolas Florquin, Dauren Aben, and Takhmina Karimova, April 2012, ISBN 978-2-9700771-2-1

تقارير خاصة

1. *Humanitarianism Under Threat: The Humanitarian Impact of Small Arms and Light Weapons*, by Robert Muggah and Eric Berman, commissioned by the Reference Group on Small Arms of the UN Inter-Agency Standing Committee, July 2001
2. *Small Arms Availability, Trade, and Impacts in the Republic of Congo*, by Spyros Demetriou, Robert Muggah, and Ian Biddle, commissioned by the International Organisation for Migration and the UN Development Programme, April 2002
3. *Kosovo and the Gun: A Baseline Assessment of Small Arms and Light Weapons in Kosovo*, by Anna Khakee and Nicolas Florquin, commissioned by the United Nations Development Programme, June 2003
4. *A Fragile Peace: Guns and Security in Post-conflict Macedonia*, by Suzette R. Grillot, Wolf-Christian Paes, Hans Risser, and Shelly O. Stoneman, commissioned by United Nations Development Programme, and co-published by the Bonn International Center for Conversion, SEESAC in Belgrade, and the Small Arms Survey, June 2004, ISBN 2-8288-0056-3
5. *Gun-running in Papua New Guinea: From Arrows to Assault Weapons in the Southern Highlands*, by Philip Alpers, June 2005, ISBN 2-8288-0062-8
6. *La République Centrafricaine: Une étude de cas sur les armes légères et les conflits*, by Eric G. Berman, published with financial support from UNDP, July 2006, ISBN 2-8288-0073-3

7. *Small Arms Survey Working Paper 12 7 Small Arms in Burundi: Disarming the Civilian Population in Peacetime (Les armes légères au Burundi : après la paix, le défi du désarmement civil),* by Stéphanie Pézard and Nicolas Florquin, co-published with Ligue Iteka with support from UNDP–Burundi and Oxfam–NOVIB, in English and French, August 2007, ISBN 2-8288-0080-6, ISSN 1661-4453
8. *Quoi de neuf sur le front congolais ? Evaluation de base sur la circulation des armes légères et de petit calibre en République du Congo*, par Robert Muggah et Ryan Nichols, publié avec le Programme des Nations Unies pour le Développement (PNUD)–République du Congo, décembre 2007, 2-8288-0089-X
9. *Small Arms in Rio de Janeiro: The Guns, the Buyback, and the Victims*, by Pablo Dreyfus, Luis Eduardo Guedes, Ben Lessing, Antônio Rangel Bandeira, Marcelo de Sousa Nascimento, and Patricia Silveira Rivero, a study by the Small Arms Survey, Viva Rio, and ISER, December 2008, ISBN 2-8288-0102-0
10. *Firearms-related Violence in Mozambique*, a joint publication of the Ministry of the Interior of Mozambique, the World Health Organization–Mozambique, and the Small Arms Survey, June 2009, ISBN 978-2-940415-14-4
11. *Small Arms Production in Brazil: Production, Trade, and Holdings*, by Pablo Dreyfus, Benjamin Lessing, Marcelo de Sousa Nascimento, and Jfio Cesar Purcena, a joint publication with Viva Rio and ISER, September 2010, ISBN 978-2-940415-40-3
12. *Timor-Leste Armed Violence Assessment Final Report*, edited by Robert Muggah and Emile LeBrun, a joint publication of ActionAid, AusAID, and the Small Arms Survey, October 2010, ISBN 978-2-940415-43-4
13. *Significant Surpluses: Weapons and Ammunition Stockpiles in South-east Europe*, by Pierre Gobinet, a study of the RASR Initiative, December 2011, ISBN 978-2-9700771-2-1
14. *Enquête national sur les armes légères et de petit calibre en Côte d'Ivoire: Les défis du contrôle des armes et de la lutte contre la violence armée avant la crise post-électorale*, by Savannah de Tessières, March 2012, ISBN 978-2-9700771-6-9
15. *Capabilities and Capacities: A Survey of South-east Europe's Demilitarization Infrastructure*, by Pierre Gobinet, a study of the RASR Initiative, April 2012, ISBN 978-2-9700771-7-6
16. *Availability of Small Arms and Perceptions of Security in Kenya: An Assessment*, by Manasseh Wepundi, Eliud Nthiga, Eliud Kabuu, Ryan Murray, and Anna Alvazzi del Frate, a joint publication of Kenya National Focus Point on Small Arms and Light Weapons, and the Small Arms Survey, with support from the Ministry of Foreign Affairs of Denmark, June 2012, ISBN 978-2-9700771-8-3
17. *Security Provision and Small Arms in Karamoja: A Survey of Perceptions*, by Kees Kingma, Frank Muhereza, Ryan Murray, Matthias Nowak, and Lilu Thapa, a joint publication of the Danish Demining Group and the Small Arms Survey, September 2012, ISBN 978-2-9700816-3-0

سلسلة الكتب

Armed and Aimless: Armed Groups, Guns, and Human Security in the ECOWAS Region, edited by Nicolas Florquin and Eric G. Berman, May 2005, ISBN 2-8288-0063-6

Armés mais désoeuvrés: Groupes armés, armes légères et sécurité humaine dans la région de la CEDEAO, edited by Nicolas Florquin and Eric Berman, co-published with GRIP, March 2006, ISBN 2-87291-023-9

Targeting Ammunition: A Primer, edited by Stéphanie Pézard and Holger Anders, co-published with CICS, GRIP, SEESAC, and Viva Rio, June 2006, ISBN 2-8288-0072-5

No Refuge: The Crisis of Refugee Militarization in Africa, edited by Robert Muggah, co-published with BICC, published by Zed Books, July 2006, ISBN 1-84277-789-0

Conventional Ammunition in Surplus: A Reference Guide, edited by James Bevan, published in cooperation with BICC, FAS, GRIP, and SEESAC, January 2008, ISBN 2-8288-0092-X

Afghanistan, Arms and Conflict: Armed groups, disarmament and security in a post-war society, by Michael Bhatia and Mark Sedra, April 2008, published by Routledge, ISBN 978-0-415-45308-0

Ammunition Tracing Kit: Protocols and Procedures for Recording Small-calibre Ammunition, developed by James Bevan, June 2008, ISBN 2-8288-0097-0

Kit de Traçage des Munitions: Protocoles et Procédures de Signalement des Munitions de Petit Calibre, developed by James Bevan, co-published with GRIP, June 2008, ISBN 2-8288-0097-0

The Central African Republic and Small Arms: A Regional Tinderbox, by Eric G. Berman with Louisa N. Lombard, December 2008, ISBN 2-8288-0103-9

La République Centrafricaine et les Armes Légères: Une Poudrière Régionale, by Eric G. Berman with Louisa N. Lombard, co-published with GRIP, May 2009, ISBN 978-2-87291-027-4

Security and Post-Conflict Reconstruction: Dealing with fighters in the aftermath of war, edited by Robert Muggah, January 2009, published by Routledge, ISBN 978-0-415-46054-5

The Politics of Destroying Surplus Small Arms: Inconspicuous Disarmament, edited by Aaron Karp, July 2009, published by Routledge, ISBN 978-0-415-49461-8

Primed and Purposeful: Armed Groups and Human Security Efforts in the Philippines, by Soliman M. Santos, Jr. and Paz Verdades M. Santos, with Octavio A. Dinampo, Herman Joseph S. Kraft, Artha Kira R. Paredes, and Raymond Jose G. Quilop, a joint publication of the South–South Network for Non-State Armed Group Engagement and the Small Arms Survey, April 2010,